الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية : العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم : العلـــوم الاقتصـــادية

التخصص: اقتصـــاد دولـــي

مذكـــــــــــرة بعنـــــــــوان

ترشيد العجز التجـــاري الجزائري مع الصين خلال الفترة 2010 ـ 2020

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة علوم اقتصادية تخصص اقتصـــاد دولـــي

مقدمة من طرف:

- ابتســـام بوغـــاغـــة
- شـــروق ســـاســـان

تحت إشراف الأستاذ:

أحســـــن ركـــــي

- لجنـــــة المناقشـــــة

الاسم و اللقب	الرتبة	الصفة	الجامعة
أوضايفية حدة	أستاذ محاضر – أ –	رئيسا	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة
مسيعد مريم	أستاذ محاضر – أ –	ممتحنا	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة
ركي أحسن	أستاذ محاضر – أ –	مقررا	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية : 2021 / 2022

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
ميدان تكوين علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

تعـــهد

أنا الممضي أسفله الطالب: .. ساسان شروق .....

تاريخ الميلاد ..... 07/14 1997 ببـــ..... القـل .....

عنوان الإقامة:..... بلد ة بني زي القل .....

القسم: علوم اقتصادية .....

التخصص: ..... اقتصاد دولي .....

قم

التسجيل:. 161636015224

.....

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

ترشيد لعجز التجاري الجزائري مع الصين خلال الفترة 2010 / 2020)

تحت اشراف الاستاذ/الدكتور:

سم ولقب المشرف: ركي أحسن .....

نو عمل أصيل لي وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما قد يرد في المذكرة، وأن هذه المذكرة أو جزء منها لم يسبق تقديمه بأي شكل من الأشكال، وأنني لم أقم بأي اقتباس جزئي أوكلي.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والاجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع

تطر من أجل المصادقة على توقيع
السيد(ة): ساسان
الذي وقع أمامنا.
بني زيد في: 26 جوان 2022
ع/ رئيس المجلس الشعبي البلدي
وتفويض منه العون
غنية ليكي

ملاحظة: تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتوقع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الإدارية

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

ميدان تكوين علوم اقتصادية، تسيير وعلوم تجارية

تعـــهد

أنا الممضي أسفله الطالب: .... بوغـــاغـــة ابتسام .....

تاريخ الميلاد ..... 1993/11/27 .....بـــ..... القـل

.....

عنوان الإقامة:..... الغيران بلدية بنى زيد القل .....

القسم: علوم اقتصادية

.....

التخصص: ..... اقتصاد دولي .....

رقم التسجيل:. 161636015196

.....

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

ترشيد العجز التجاري الجزائري مع الصين خلال الفترة 2010 / 2020)

تحت اشراف الاستاذ/الدكتور:

إسم ولقب المشرف: ركي احسن .....

هو عمل أصيل لي وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما قد يرد في المذكرة، وأن هذه المذكرة أو جزء منها لم يسبق تقديمه بأي شكل من الأشكال، وأني لم أقم بأي اقتباس جزئي أوكلي.

في حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع

بوغاغة ابتسام

نظر من أجل التصديق على توقيع السيد(ة) الذي ومع حضوره في زيد في: 26 جانفي 2022

المجلس الشعبي البلدي

وتفويض منه العون المكلف

رابح مشري

الاحظة: تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الإدارية

istère de l'Enseignement Supérieur
t la Recherche Scientifique
ersité 20 Août 1955- SKIKDA
ulté des Sciences Economiques ,commerciales
s Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

استمارة ايداع مذكرة ماستر 2021-2022

قسم العلوم الاقتصادية

أنا المعني أسفله الأستاذ (ة): ..... بركي احمد .....

المشرف على الطلبة الآتية أسماؤهم:

1- ..... بوعافية ابتسام .....

2- ..... بساسان بشرى .....

تخصص: .....

قرر بأن مذكرة الماستر التي أشرف عليها والموسومة بـ:

..... أثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2010-2020 .....

قد استوفت جميع الشروط اللازمة للمناقشة، وأجيز طبع وتسليم المذكرة للتقييم.

توقيع المشرف	توقيع الطالب الثاني	توقيع الطالب الأول
2022/06/26	2022/06/26	2022/06/26

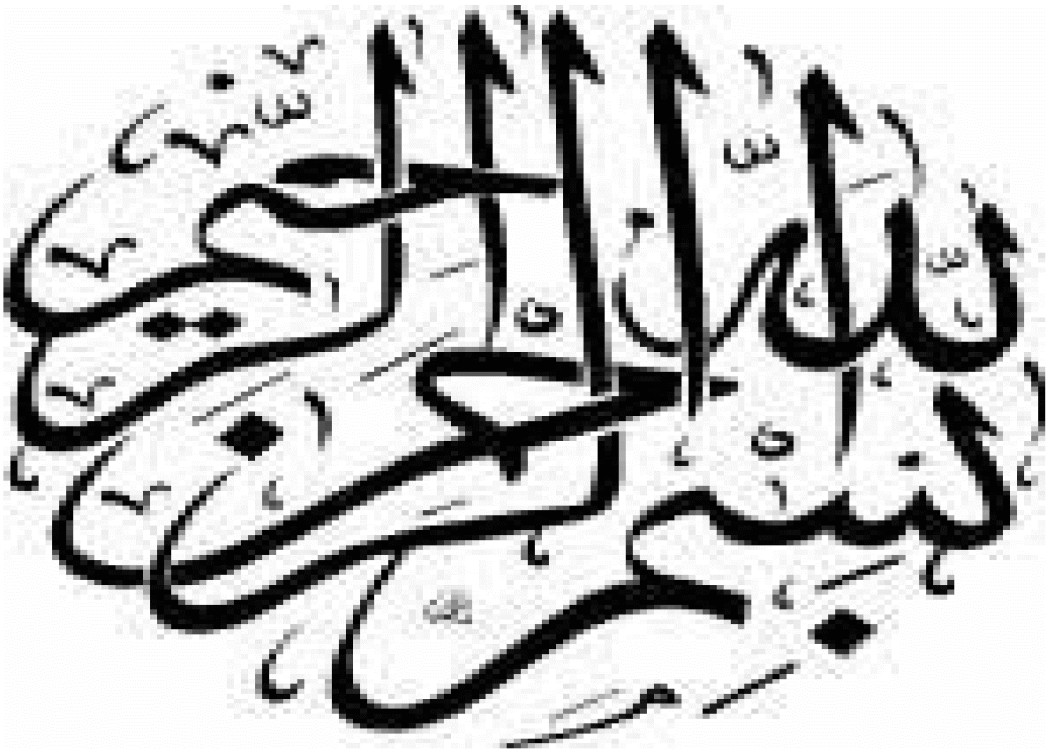

شكـــر وعـــرفـــان:

الحمد لله الذي بفضله أتممنا هذا العمل كما نتقدم بجزيل الشكر الى الأستاذ "ركي احسن" أستاذنا المشرف على ما قدمه من ارشادات هادفة و توجيهات قيمة و الحرص الدائم على متابعة هذا العمل في مختلف مراحله

كما نتقدم بالشكر الى الاستاذ الكريم بوسيس سليم

كما نتقدم أيضا بالشكر الى الأساتذة الكرام اعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة و تقييم هذا البحث

و لا ننسى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد و لو بجملة بسيطة في اتمام هذا العمل.

الإهداء

بعد شكر الله عزوجل على توفيقه في هذا العمل

أهديه الى:

الى من علمني لذة النجاح و متعته... الى من لم

تمنحه الحياة عمرا طويلا... الى روح لطالما أردتها

بجانبي في هذه اللحظة "الى أبي رحمه الله"

الى من تتسارع لها عبارات الحب و الامتنان على

ما قدمته لي لاكون حاضرة في هذا المكان "الى

أمي أطال الله في عمرها"

الى من تسابقو و قدموا لي الدعم وادا تلو الأخر...

الى ثمرات أمي و أبي "الى أخواتي و اخوتي"

الى عائلتي الكريمة بأكملها الى كل من كان لها دورا في

مساندتي و الى كل صدقاتي و زملائي و الى كل الاهل و

الاق ارب

ابتسام

الإهداء

بعد شكر الله على توفيقه في هذا

العمل أهديه الى الوالدين

الكريمين بارك الله في عمرهما و

الى كل افارد العائلة اخوتي و

اخواتي و الى كل الأقارب و

الأصدقاء

شروق

الملخص: تناولنا في هذه الدراسة موضوع مهم يتثمل في ترشيد العجز التجاري الجزائري مع الصين خلال الفترة (2010-2020) ومعرفة أبرز الاهمية التي يكتسبها الميزان التجاري و الذي يعتبر مؤشر الذي يقيس مجمل الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات الخاصة بالسلع و الخدمات الدولية.

و لتحقيق هذه الدراسة تم جمع احصائيات تتعلق بالصادرات و الواردات ورصيد الميزان التجاري للجزائر مع الصين و قمنا بتحليلها خلال الفترة (2010-2020) و أوضحت النتائج ان الميزان التجاري الجزائري مع الصين حقق عجزا مستمرا طيلة فترة الدراسة بقيم متدبدبة و ذلك لأن الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات و أن الجزائر تعاني ضعف في علاقتها مع الصين أي أن صادرات الجزائر الى الصين أقل من وارداتها من الصين. و في ختام هذه الدراسة قدمنا بعض الاستراتيجيات و الحلول و ذلك من أجل الانتقال من اقتصاد ريعي الى اقتصاد منتج و النهوض و تحسين وضعيتها الاقتصادية و ذلك بالعمل على استراتيجية احلال الواردات أي العمل على التقليل من الواردات خاصة الاستهلاكية منها واستراتيجية تنمية الصادارت للنهوض بالاقتصاد ومواكبة التطوارت و تحقيق فائض في الميزان التجاري والانتقال من اقتصاد ريعي الى اقتصاد منتج يرتكز على التصنيع من اجل التصدير .

الكلمات المفتاحية :الميزان التجاري ، العجز التجاري، الصادرا ت، الواردات، الجزائر، الصين :

Abstract

In this study, we discussed an important topic that is drunk in the rationalization of Algeria's trade deficit with China during the period (2010-2020) and the knowledge of the most important importance of the trade balance, which is an indicator that measures the overall difference between the value of exports and the value of imports of international goods and services.

exports, imports and trade balance were collected with China and analyzed during the period (2010-2020) and the results showed that Algeria's trade balance with China reached a continuous deficit throughout the study with solid values because the Algerian economy depends on the hydrocarbon sector and Algeria suffers from weakness. in its relations with China, i.e. Algeria's exports to China are lower than its imports from China. At the end of this study, we presented some strategies and solutions to move from a rentier economy to a productive economy and improve its economic situation by working on the import substitution strategy, that is, by working to reduce imports, especially consumption, and the export development strategy to promote the economy, monitor developments, achieve a trade surplus and move from a rentier economy to a productive economy based on manufacturing for export.

Keywords: Trade balance, trade deficit, exports, imports, Algeria, China

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الرقم	العن وان	الصفحة
	الشكـــــــــــــــــر	
	الإهـــــــــــــــــداء	
	الملخـــــــــــــــــص	
	فهـــــــــرس المحتـــــــويات	
	قائمـــــــــــــة الجـــــــــــداول	
	قائمـــــــــــــة الأشكـــــــــــال	
1.	المقدمة	أ - ج
الفصل الأول: خلفية نظرية عن العجز التجاري و الميزان التجاري و الاقتصاد الصيني		
2.	تمهيد	6
3.	المبحث الأول: مفاهيم حول عجز الميزان التجاري	7
4.	المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري و عجزه و أقسامه	9-7
5.	المطلب الثاني: انعكاسات الاختلال في الميزان التجاري	11-9
6.	المطلب الثالث: التوازن و الاختلال في الميزان التجاري	12-11
7.	المطلب الرابع: أنواع الاختلال و العوامل المؤثرة على الميزان التجاري	15-12
8.	المبحث الثاني: خلفية نظرية عن بعض جوانب الاقتصاد الصيني	15
9.	المطلب الأول: نظرة تاريخية واهم مراحل تطور الاقتصاد الصيني	21-16
10.	المطلب الثاني: النموذج الاقتصادي الصيني في التصدير	22-21
11.	المطلب الثالث: مقومات الاقتصاد الصيني و تحدياته	23-22
12.	المطلب الرابع: القطاعات الرائدة في الصين في مجال التصدير:	28-24

13.	المبحث الثالث الدراسات السابقة والقيمة المضافة	28
14.	المطلب الأول : الدراسات السابقة	31-28
15.	المطلب الثاني : القيمة المضافة	31
16.	خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني : ترشيد العجز التجاري الجزائري مع الصين (2010-2020)		
17.	تمهيد	33
18.	المبحث الأول: تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري مع الصين خلال الفترة (2010-2020)	34
19.	المطلب الأول: تحليل حركة صادرات الجزائر من الصين (2010-2020)	45-34
20.	المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات الجزائرية مع الصين (2010-2020)	54-46
21.	المطلب الثالث : تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الصين الفترة (2010-2020)	56-54
22.	المبحث الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع الصين(2010-2020)	56
23.	المطلب الأول: ترشيد الصادرات	58-56
24.	المطلب الثاني : ترشيد الواردات	61-58
25.	خلاصة الفصل	62
26.	الخاتمة	65-64
27.	قائمة المصادر و المراجع	70-67

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	تطور صادرات الجزائر مع الصين خلال (2010- 2020)	34
.2	تطور أسعار البترول من (2010- 2020)	36
.3	هيكل الصادرات الجزائرية مع الصين (2010- 2020)	38 -39
.4	تطور التركيبة السلعية للصادرات (2010-2020)	41-43
.5	تطور إجمالي الواردات الجزائرية مع الصين (2010-2020)	46
.6	تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية مع الصين(2010-2020)	49-51
.7	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الصين خلال (2010-2020)	54

قائمـــــــة الأشكـــــــــــال

الرقم	العنوان	الصفحة
.1	إجمالي تطور الصادرات الجزائرية مع الصين (2010-2020)	35
.2	تطور أسعار البترول من (2010- 2020)	37
.3	هيكل الصادرات الجزائرية مع الصين (2010- 2020)	39
.4	تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائريةمع الصين (2010-2020)	44
.5	اجمالي تطور الواردات الجزائرية مع الصين (2010-2020)	47
.6	تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية مع الصين (2010-2020)	52
.7	تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الصين (2010-2020)	55
.8	نسبة تغطية الصادرات للواردات في الميزان التجاري (2010-2020)	55

المقدمة

مقدمة:

تحتل التجارة الخارجية أهمية كبيرة بالنسبة لجميع دول العالم سواء كانت متقدمة ام نامية، فالتجارة الخارجية تلعب دوار أساسيا و فعالا في اقتصاديات الدول المتقدمة و هذا نظرا لما تتميز به تلك الاقتصاديات من فائض انتاجي كبير هي في حاجة ماسة لتصريفه في الأسواق الخارجية، كما انها بحاجة الى التجارة الخارجية و اقامة علاقات اقتصادية مختلفة و كذلك تصريف منتجاتها لها للحصول على عائدات مالية مصدرة و من بين هذه الدول الجزائر و لها علاقة وطيدة مع الصين في مجال التصدير و الاستيراد و تبادل المنتجات.

و تعاني العديد من دول العالم عامة و الجزائر خاصة من عجز في رصيد الميزان التجاري لسنوات عديدة قبل و بعد تنفيذ لبرامج الهيكلة كتحرير التجارة الخارجية و خاصة مع الصين، و هذا راجع لسبب اعتمادها على مصدر تمويل واحد للتنمية الاقتصادية و يكمن فيما تحققه من صادرات المحروقات لتغطية فاتورة الواردات الا انه لا يكفي لتغطية العجز في المي ازن التجاري و تحقيق الفائض.

و عليه و امام الأهمية التي يكتسبها الميزان التجاري كقوة دافعة للتنمية الاقتصادية للجزائر و مدى تأثيره بالمتغيرات الاقتصادية التي تحدد وضعيته في ظل التحولات و تسارع ظاهرة العولمة و التحرير التجاري و اشتداد المنافسة الدولية، أصبحت الجزائر مجبرة على اختيار الطريقة المثلى فيما يخص اندماجها في الاقتصاد الدولي و ذلك من خلال ترشيد العجز التجاري الجزائري مع الصين وتحقيق الفائض في الميزان التجاري، و هذا بالاعتماد على وضع اليات و استراتيجيات و سياسات و تدابير لتنويع هيكل الصادرات و ترشيد الواردات و اصلاح مؤسساتها الاقتصادية و تهيئتها لمواجهة المنافسة الاجنبية من أجل الاستفادة من مكاسب التجارة الخارجية.

-1الاشكالية:

و بناءا على ما سبق يمكن صياغة الاشكالية على النحو التالي:

كيف يمكن ترشيد العجز التجاري الجزائري مع الصين خلال الفترة (2010-2020) ؟

و لمعالجة و الاجابة على الاشكالية نجزئها الى مجموعة من التساؤلات الفرعية:

- ✓ هل تؤثر صادرات الجزائر إلى الصين على وضعية الميزان التجاري؟.
- ✓ ما هي وضعية الميزان التجاري الجزائري مع الصين خلال الفترة(2010-2020)؟.
- ✓ كيف نرشد العجز في الميزان التجاري؟.
- ✓ هل تؤثر واردات الجزائر من الصين على وضعية الميزان التجاري؟.

الفرضيات:

1. كلما زادت قيمة صادرات الجزائر إلى الصين كلما تحسّن وضع الميزان التجاري.

2. حقق الميزان التجاري الجزائري مع الصين عجزا طيلة الفترة (2010-2020)لكن بنسب متدبدبة.
3. تنتهج الدولة مجموعة من الاستراتيجيات للنهوض و تحسين وضعيتها الاقتصادية من خلال ترشيد الواردات و الصادرات وذلك من خلال استراتيجية احلال الواردات و استراتيجية تنمية الصادرات.
4. يؤدي تخفيض قيمة الواردات من الصين إلى تحسّن وضع الميزان التجاري.

أسباب اختيار الموضوع:

-الموضوع يعتبر من المواضيع الحيوية و المهمة خاصة في الحالة التي تعيشها الجزائر.

-الموضوع يندرج تحت اطار التخصص.

-قلة الدراسات التي عالجت هذا الموضوع.

أهداف الدارسة:

تهدف هذه الدراسة الى ما يلي:

-تحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري مع الصين.

-معرفة الدول الذي تلعبه كل من الصادرات و الواردات في تحديد وضعية الميزان التجاري

-التعرف على بعض الجوانب في الاقتصاد الصيني.

-تقديم بعض الارشادات و التدابير المناسبة لتقليص عجز الميزان التجاري مع الصين.

اهمية الدراسة: ان لهذا الموضوع اهمية بالغة نذكر منها مايلي:

-أهمية الميزان التجاري و دوره في التنمية الاقتصادية و معرفة البلد و وضعيتها الاقتصادية من خلاله، و يتجلى ذلك في احلال الواردات و ترقية الصادرات خاصة خارج قطاع المحروقات و معرفة أثر بعض التحولات الاقتصادية على الميزان التجاري، و بعض الأليات لترشيد العجز التجاري مع الصين و ذلك من خلال الفترة (2010-2020.)

حدود البحث:

الحدود الزمنية: و تتناول الدراسة الفترة الممتدة مابين 2010 -2020

-الحدود المكانية: تتناول الدراسة عجز الميزان التجاري مع الصين.

منهج الدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لكونه يتماشى مع هذه الدراسة من خلال تحليل مجموعة من الجداول و البيانات الواردة فيها، تساعدنا على تكوين نتائج دقيقة تسمح ببناء قاعدة متينة للانطلاق في البحث عن الحلول و العلاجات المناسبة لتنمية هيكل الصادرات وترشيد الواردات، بالاضافة الى ذلك استعملنا المنهج التاريخي في سرد بعض الجوانب المتعلقة بالاقتصاد الصيني.

صعوبات البحث:

– تمثلت اهم الصعوبات التي واجهتنا في اعداد البحث هي قلة المراجع التي تناولت موضوع الترشيد و كذلك وجدنا صعوبة في ايجاد الاحصائيات الشاملة و الوافية التي تخدم الموضوع بشكل أوسع.

هيكل الدارسة:

من أجل الاحاطة بجوانب الموضوع قسمنا هذه الدراسة الى فصلين كالأتي:

–**الفصل الأول:** الاطار المفاهيمي حول الميزان التجاري والاقتصاد الصيني

المبحث الاول: عموميات حول الميزان التجاري

المبحث الثاني:خلفية نظرية عن بعض جوانب الاقتصاد الصيني

المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المضافة

المبحث الأول: تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري مع الصين(2010–2020)

المبحث الأول: تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري مع الصين (2010–2020)

المبحث الثاني: ترشيد العجز التجاري مع الصين(2010–2020)

الفصل الأول

خلفية نظرية عن العجز التجاري و الميزان التجاري والاقتصاد الصيني

تمهيد:

تعيش كل دولة في محيط تتواصل فيه مع بقية البلدان بعلاقات اقتصادية تبادلية و من بين تلك البلدان الجزائر التي تقوم بعلاقات اقتصادية مع الصين.

بما أن الميزان التجاري هو الذي يقوم بتحليل العمليات التبادلية و يرصدها في حالتين إما توازن أو اختلال و يعتبر الميزان التجاري من أهم المؤشرات الاقتصادية الهامة لسلامة الاقتصاد ومن خلاله تبين وجود عجز تجاري بين الجزائر و الصين خلال الفترة 2010-2020.

و هنا تم التطرق إلى مدخل أو الإطار المفاهيمي للميزان التجاري في المبحث الأول خلفية نظرية عن بعض جوانب الاقتصاد الصيني في المبحث الثاني و الدراسات السابقة و القيمة المضافة في المبحث الثالث و لهذا قد قسمنا الفصل الأول إلى ثلاثة أقسام.

المبحث الأول: مفاهيم حول عجز الميزان التجاري

تمتلك السلطات السياسية و الاقتصادية ترسانة من الأدوات التي تستعين بها عند رسم سياستها الاقتصادية المالية و النقدية و يعتبر ميزان المدفوعات واحد من أهم هذه الأدوات كما يعتبر من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية و يعتبر الميزان التجاري أحد أهم السياسات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية و الدولية.

المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري و عجزه

و أقسامه أولا: مفهوم الميزان التجاري

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد فيمكن تعريف **الميزان** التجاري بأنه الفرق بين قيمة صادرات دولة ما و قيمة وارداتها[1]،و يعرف بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة،[2]ويقصد بالميزان التجاري أيضا رصيد العمليات التجارية أي المشتريات و المبيعات من السلع و الخدمات و هذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا.

هو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات و يطلق عليه اسم ميزان التجارة المنظورة و هو يمثل **حصيلة** الفرق الجبري بين مجمل الصادرات و مجمل الواردات الدولية و هي تزيد من الادخار و القدرة على النمو الاقتصادي و هذا الميزان يشكل أهم فقرات ميزان المدفوعات حيث أن الدولة تعتمد عليه لقياس مدى متانة الاقتصاد و قوته و تطوره.

بمعنى أن الميزان التجاري هو احد مكونات أو الأجزاء المكونة لميزان المدفوعات و هو الفرق بين قيم الصادرات و الواردات للبلد المعني و يعبر عنه بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد)أ((– إجمالي واردات البلد)ب(

حيث نسجل فيه كل عمليات دخول و خروج السلع المادية عبر الحدود الجمركية من و إلى البلد ويقصد بالسلع كافة البضائع المنقولة التي تعتبر ملكيتها بين المقيم و الأجنبي مهما كانت طبيعة هذه البضائع .

إن جميع المعاملات التجارية المتطورة تحدد بشكل بسيط و دقيق إلى حد ما غير أنه من الضروري إجراء تعديلات في القيمة حتى تستهل عملية تكييف الإحصاءات الجمركية لشروط ميزان المدفوعات و

---

[1] جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي ، دار أسامة للنشر و التوزيع عمان 2006 ص387.

[2] خميس جوارتي، ريجارد أستروب: ترجمة و تعريف عبد الفاتح عبد الرحمن عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر الرياض ،1999 ص543 .

هي إعادة الحسابات و الواردات من أسعار إلى أسعار بمعنى انه يتم تقويم الصادرات و الواردات على أساس كما نص عليه صندوق النقد الدولي بحيث تسجل الصادرات في الجانب الدائن لأنها تشكل إيرادات من الخارج أما الواردات فتسجل في الجانب المدين لأنها تشكل مدفوعات الخارج يشكل الفرق بين مجموع الصادرات و الواردات (رصيد الميزان التجاري)عموما يأخذ إحدى الحالات الثلاثة.

حالية التوازن: وهي الحالة التي تساوي فيها قيمة الصادرات و قيمة الواردات و هذه الحالة نادرة الحدوث.

حالة العجز: يكون الميزان التجاري سالب و هي الحالة التي تكون فيها الواردات أكبر من الصادرات.

حالة الفائض: يكون فيها الميزان التجاري

اتجاه العالم الخارجي أكبر من إيراداته و تكون الدولة في موجب و هي الحالة التي تكون فيها الصادرات اكبر من الواردات.

إن الميزان التجاري جزء أساسي في ميزان المدفوعات كونه يبين النشاط الإنتاجي و هيكله في الدولة حيث أنه لما يحدث عجز في النشاط الإنتاجي للدولة بسبب ضعف تنوعه و ضعف القدرة الإنتاجية فيه أو ضعف درجة مرونته على تلبية احتياجات الاقتصاد تلجا الدولة للاستيراد لسد حاجات اقتصادها إلى جانب أن عدم مقدرة هذه الدولة على توسيع نشاطها الإنتاجي و تنويعه لا يتيح لها فرصة توفير فائض في الإنتاج من اجل تشجيع التصدير مما يؤدي الى عجز في ميزانها التجاري[1].

ثانيا: عجز الميزان التجاري

يعرف العجز في الميزان التجاري على انه حالة الإخلال التي تكون فيها التزامات البلد المركز المدين للدولة الأخرى و هنا تكون الدولة في موقف حرج لاسيما إذا كانت الاستيرادات من السلع الاستهلاكية مما يتطلب قيام الدولة بالسحب من احتياطات العملة الأجنبية أو من خلال الاقتراض من صندوق النقد الد ولي أو البنوك المركزية الأجنبية و على العكس من ذلك عندما تكون الاستيرادات هي سلع إنتاجية تدخل كمساهم في عملية التنمية الاقتصادية فان ذلك سيترتب عليه نتائج ايجابية نتيجة من قدرتها على التسديد[1].

كما يعرف أيضا بانه مقياس اقتصادي لتجارة الدولية يشير الى توازن سلبي في التجارة حيث تتجاوز واردات الدولة في هذه الحالة صادراتها أي عندما تكون قيمة الميزان التجاري سلبية) Trade Balance(و يمثل العجز التجاري تدفق العملة المحلية في الأسواق الخارجية[2].

---

[1] حسن فليح خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوارق للنشر ، الأردن، الطبعة الأولى ،2001ص25.

[2] العجز التجاري مقال منشور على الرابط2022https://www.meemapps.com/03/18

و له تعريف آخر و هو الميزان التجاري السلبي أو العجز التجاري الاقتصادي فهو يحدث عندما تقل نسبة الواردات عن نسبة الصادرات في الدولة خلال مرحلة معينة أو فترة زمنية معينة كما يتم حساب رصيد الميزان التجاري من خلال العديد من المعاملات و منها الخدمات المتقدمة أو الخدمات المكتسبة و جميع أنواع السلع و البضائع التي تدخل البلد[1].

ثالثا: أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري الى[2] :

1- الميزان التجاري السلعي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة و يضم كافة السلع و الخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا الصادرات و الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية.

2- الميزان التجاري الخدمي:

و يطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة و هو يضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول(النقل، السياحة، التامين، عوائد أرس المال).

المطلب الثاني: انعكاسات الاختلال في الميزان التجاري

تتعدد أسباب الاختلال في الميزان التجاري باختلاف الدولة و الظروف المحيطة بها بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الاختلال و يمكن التمييز بين الأسباب الاقتصادية و الأسباب الغير اقتصادية في الآتي:

أولا: الأسباب الاقتصادية: و تتمثل فما يلي[3]:

1/-التقييم الخاطئ لسعر الصرف العملة المحلية: نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف و الميزان التجاري فانه إذا كان سعر صرف عملة دولية كبيرة من قيمتها الحقيقية فيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلعة وبالتالي اختلال في الميزان التجاري للدول و العكس صحيح في حالة تحديد سعر الصرف بالعملة المحلية بأقل من قيمتها مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات و بالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.

---

[1] ما هو العجز التجاري مقال منشور على الرابط 2022https://www.ibilieveinsci.com/03/07

[2] قسمين ايمان عطية ناصف، هشام عمارة، مبادئ الاقتصاد الدولي ، دار الفتح للتجليد الفني، الإسكندرية ،2008، ص2925

[3] بن يربح هاجر، تحليل الواردات الغذائية على الميزان التجاري الجزائري للفترة 2000.2018 ، مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد دولي جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة ،2019.2020 ، ص،ص-10،11.

2/-أسباب دولية:

وتشمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة و من بين هذه الأسباب الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تمس الدول وانعكاساتها على الدول النامية و تأثر ذلك على حركة الصادرات كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية هامة للدول المتقدمة تغيرات أذواق المستهلكين محليا او خارجيا و هذا من شأنه التأثير على ظروف العرض و الطلب بالإضافة إلى تأثيرها على هيكل التجارة الخارجية.

3/-أسباب هيكلية:

و هي المتعلقة بالهيكل الاقتصادي الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات او واردات و هذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتماده على سلعتين و تأثير صادراتها على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.

4/-العوائق التجارية:

التي من شأنها **تعطيل** التجارة الخارجية من خلال التعريفة الجمركية و نظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيض من حدتها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيما بينها بإلغاء كل هذه القيود داخلها و هذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدول و التأثير على حركة الصادرات و الواردات. ثانيا: الأسباب غير الاقتصادية: وتتمثل فيما يلي[1]:

1/-عوامل طبيعية:

الاختلالات الجوية و ما قد ينجر عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات ، التصحر أو نفاذ الثروات الطبيعية، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية و زيادة وارداتها من السلع الضرورية.

التقدم التكنولوجي:

و ما يرافقه من اختراعات عالمية حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة مما يؤدي إلى تخفيض تكاليف و نفقات الإنتاج و بالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة كما أن التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية و بالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة تمثل المصدر الأساسي في تجارتها

---

[1] دوخي سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان لتجاري و سبا علاجها "دراسة حالة الجزائر" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة،2014،2015 ،ص122-123.

الخارجية مما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري و بالتالي فان التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية كالحروب التجارية.

الظروف السياسية:

كقيام الحروب أو المقاطعات الاقتصادية و ما لها من أثر على معدلات الصادرات الخاصة إذا كانت بالرغم من أن حالة الاختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة في حين نجد أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع إلا إن كل دول إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.

الاضطرابات العالمية: التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية لأنها تؤدي إلى شل العملية الإنتاجية و زيادة التكاليف و يؤدي بدوره إلى زيادة الواردات و انخفاض الطلب على العملية المحلية و يتجلى تأثيرها إذا مست هذه الاضطرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى لتصدير الحروب العالمية و الأمراض و الفيروسات.

المطلب الثالث: التوازن و الاختلال في الميزان التجاري

صادراتها من اجل الوصول إلى حالة التوازن و هي الحالة التي يتحقق من خلالها الاستقرار الاقتصادي داخليا و خارجيا.

أولا: التوازن في الميزان التجاري

يقصد بالتوازن **التجاري** تساوي كل من الجانب الدائن في الميزان او تساوي الطلبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون:

الإنتاج المحلي+ الواردات=ا لطلب المحلي+ الطلب الخارجي الطلب المحلي+ الطلب الخارجي= المنتجات المحلية

معناه الإنتاج المحلي + الواردات =الطلب المحلي+ الطلب الخارجي

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية و حالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغيير (ثبات الأسعار) و الذي يتحقق من خلال التوازن الداخلي و نتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثابت و عدم التغير ارتفاعا و انخفاضا (يتحقق توازن خارجي) ،وبالتالي توازن اقتصادي داخلي و خارجي[1].

ثانيا: الاختلال في الميزان التجاري

[1] فليح حسن خلف، التمويل الدولي ، مؤسسة الوارق للنشر و التوزيع ، الأردن ،2004 ص،ص) 125.124(.

يحدث الاختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن أي عنده زيادة حقوق الدولة المترتبة على طلباتها من الدول الأخرى و تسمى هذه الحالة بحالة الفائض في الميزان التجاري و يسمى عجزا عندما يتجاوز الجانب المدين الجانب الدائن في الميزان أو تجاوز الطلبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى(الالتزامات الدولة مع الخارج)

ومن الملاحظ أن **المشكلات** في الاختلال تبرز بشكل أكبر في حالة العجز حيث إن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى ارتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض وهذا بدوره يؤدي الى ارتفاع أسعار الصرف مقارنة بالعملات الأجنبية و هو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى و بالتالي تتأثر الدولة سلبا و تتراجع صادراتها ما يؤثر سلبا على الإنتاج المحلي والدخل و التشغيل و يستمر هذا الأثر السلبي بحيث يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات و الواردات من خلال الانخفاض في الصادرات و الزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات و الواردات[1].

فتحقيق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف اقتصادية يدل دلالة جديدة على متانة المركز الاقتصادي للبلد و المتمثلة في التوظيف التام للموارد الاقتصادية و تحقيق التنمية الاقتصادية و إتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف اقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان التجاري في هذه الحالة يدل على نجاح البلد و تفوقه في تطبيق السياسات القصيرة المدى و بالتالي حصول المزيد من الاختلال في النشاط الداخلي للبلد[2].

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المختلفة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد **حاجتها** إلى استيراد السلع الراسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع بالإضافة إلى حاجتها إلى السلع الوسيطة التي يتم من خلالها تشغيل المشروعات بالإضافة إلى احتياجاتها الاستهلاكية في ظل تزايد الطلب و مجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية.

المطلب الرابع: أنواع الاختلال و العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

أولا: أنواع الاختلال في الميزان التجاري

ينقسم الاختلال في الميزان التجاري إلى ثلاث أنواع و هي كالتالي[3]:

---

[1] المرجع نفسه ص 234

[2] عبد الرحمن يسري أحمد الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شبلي الجامعية ، مصر 1993،ص207

[3] السعيد بريبش الاقتصاد الكلي، د ار العلوم للنشر، الج ازئرط1 ، 2007،ص69.

1/- الاختلال الطارئ:

يمكن أن يكون **الاختلال** في الميزان التجاري مؤقتا و ذلك عندما تفرض ظروف وأوضاع معينة فقد يحدث العجز في الميزان التجاري عندما تقل صادرات الدولة بسبب ظروف مناخية غير ملائمة تؤدي إلى انخفاض صادرات الدولة من المنتجات الزراعية، فمثلا إذا كانت الدولة تعتمد على الإنتاج الزراعي بشكل أساسي في تكوين صادراتها مع عدم قدرتها على تخفيض الواردات في هذه الحالة الواردات تفوق الصادرات و يحصل العجز في الميزان التجاري والعكس عندما تتلاءم الظروف و الأوضاع المناخية بالشكل الذي يتحقق معه زيادة في الإنتاج الزراعي فان الصادرات تفوق الواردات و يتحقق فائض في الميزان التجاري كما يمكن ان يحدث الاختلال أيضا نتيجة قيام حرب يمكن أن تؤدي إلى تخفيض الصادرات مما ينتج عنه حصول عجز في الميزان التجاري أو أي حالات استثنائية أو طارئة.

2/- الاختلال الدوري:

و هو الاختلال **الذي** يحدث أساسا في الدول الرأسمالية المتقدمة و المرتبطة بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية، حيث تتعرض له هذه الدول دوريا وبشكل مستمر نتيجة لادخار والرواج الاقتصادي المميز لدورتها الاقتصادية حيث يزداد إنتاج هذه الدول مما يدعم قدرتها التصديرية ما ينتج عنه زيادة الصادرات على الواردات و بالتالي ميزان تجاري ملائم و على العكس في حالة الكساد والانكماش في نشاطها الاقتصادي حيث تضعف القدرة التصديرية للدولة نتيجة انخفاض إنتاجها ما يؤدي بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري أي أن هذا الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية و يزول بزوالها فهذا فهو اختلال مرتبط بفترة هذه الدورة.

الاختلال الدائم: و هذا النوع من الاختلال يستمر وجوده لفترة طويلة و ينطبق على الاختلال الموجود في الدول النامية و يطلق عليه الاختلال البنيوي أو الهيكلي و هو الاختلال المرتبط أساسا بالهيكل الاقتصادي للدولة و درجة مرونته ويتميز باعتماد الدولة على الواردات السلعية من الخارج بشكل يفوق الصادرات بكثير و بالتالي حصول عجز في الميزان التجاري وبشكل مستمر.

ثانيا: العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

هناك العديد من العوامل التي يمكن ان تؤثر على الميزان التجاري لدولة و من أهم هذه العوامل نجد ما يلي:

1-معدل نمو الناتج المحلي:

يمثل الناتج **المحلي** الاقتصادي الداخلي الجاري من السلع و الخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة او عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع و الخدمات التي ينتجها

بلد خلال فترة زمنية محددة في السنة أي أن PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال المساهمة في العملية الإنتاجية سواء كانت وطنية أو أجنبية.

-التضخم: 2

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية فتنخفض الصادرات و تزداد الواردات نظرا لكون أن أسعار المنتجة محليا و بالتالي زيادة الواردات الأجنبية و انخفاض الطلب على الصادرات المحلية.

3-تغيارت سعر الفائدة:

التغيير في **سعر** الفائدة أنه أثر على حركة رؤوس الأموال حي ثان ارتفاع أسعار الفائدة في الداخل يؤدي بدوره إلى تحقيق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف استثمارها و بالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات و على العكس من ذلك يؤدي انخفاض أسعار الفائدة الى رؤوس الأموال و يؤدي بدوره إلى تراجع العملية الإنتاجية ما يؤدي إلى تراجع الصادرات و بالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة[1].

4-سعر الصرف:

إن تخفيض قيمة العملة المحلية يجعل أسعار الواردات أكثر ارتفاعا داخليا أما سعرها مقوم بالعملة الأجنبية فيظل دون تغيير و بالتالي فان حجم الواردات بالتأكيد سوف يتقلص و منه ستنخفض الكمية المطلوبة من الصرف الأجنبي أما في حالة ارتفاع قيمة العملة أو لجوء الدولة إلى **رفعها** بغية تقليل أعباء وارداتها على الميزان التجاري يؤدي إلى زيادة حجم الواردات من الخارج مما يؤدي الى زيادة المعروض المحلي من السلع فتنخفض الأسعار[2].

إضافة إلى خفض تكلفة الإنتاج نتيجة خفض تكلفة الواردات من المواد الخام و تؤدي زيادة تقلبات أسعار الصرف إلى زيادة المخاطر التي تواجه المصدرين و المستوردين، حيث يساهم تقلب سعر الصرف في إحداث التغيرات في السلع المحلية بالنسبة للأسعار من الدول الأجنبية، وهذه التقلبات قد تؤدي إلى التأثير على الصادرات ففي حالة تخفيض قيمة العملة المحلية يكون التأثير من خلال انخفاض أسعار السلع المحلية مقارنة بالأسعار الأجنبية و ارتفاعها داخليا لان ارتفاع أسعار

---

[1] بوشعالة، مليكة: أثر تخفيض سعر الصرف على المي ازن التجاري – دارسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1990/2019 – مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي ،2020-2022، ص ص 40-41.

[2] سعدون حسين فرحان: الاقتصاد الدولي – مدخل السياسات . ترجمة محمد ابارهيم منصور، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى،2007،ض07.

السلع المحلية المستوردة اللازمة للإنتاج المحلية يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج و بالتالي ارتفاعالأسعار أما في حالة رفع قيمة العملة أي تخفيض سعر الصرف فان ذلك يؤدي إلى انخفاض الأسعار المحلية نتيجة انخفاض حجم الطلب الأجنبي على صادرات الدولة وبالتالي زيادة المعروض المحلي من السلع بالداخل فتنخفض أسعار السلع المحلية.

كما انه **توجد** عدة عوامل أخرى تؤثر على الميزان التجاري و تتمثل فيما يلي[1]:

*الضرائب و القيود المفروضة على التجارة الثنائية و المتعددة الأطراف من جانب واحد.

*قيمة سعر الصرف للدولة و التي تؤثر في النهاية على قيمة كل من الصادرات و الواردات.

- التكلفة و مدى توافر المواد الخام اللازمة للإنتاج.
- تحسن معدلا الطلب المحلي.
- أسعار السلع العالمية.
- ثقة المستهلك و التي تعكس تحسن النشاط الاقتصادي داخل الدولة.
- مدى توافر الاحتياطي النقدي الأجنبي الكافي لدفع ثمن الواردات.
- تكلفة السلع الوسيطة و المدخلات الأخرى بالإضافة إلى الحواجز غير الجمركية مثل معايير البيئة أو الصحة أو معايير السلامة.
- تكلفة الانتاج (الأرض ؛العمل ، راس المال، و الضرائب و الحواجز وغيرها) في الاقتصاد المصدرة وجها لوجه تلك في الاقتصاد المستوردة.

المبحث الثاني: حلقية نظرية عن بعض جوانب الاقتصاد الصيني

في بداية القرن الواحد و العشرين ظهرت الصين كقوة عالمية ففي سنة 2008 أصبحت ثالث دولة اقتصادية في العالم من خلال الناتج المحلي الإجمالي و ثالث دولة تجارية و صناعية، ولقد وضعت الصين تطوير اقتصادها في المركز الأول من أولوياتها فاستفادت من العولمة لتصبح مصنعا للعالم، و بدلت جهودا كبيرة من اجل تحديث الصناعة و تطوير البنى التحتية و توفير الوظائف للعدد المت ازيد من القوة العاملة و جدبت الصين رؤوس الأموال الأجنبية بكثافة و خلقت قد ارت جديدة في عديد القطاعات.

---

[1] تعرف على المي ازن ، التجاري و كيف يؤثر في النشاط https://www.arabictrader.com 28/01/2016/02 الاقتصادي:37

المطلب الأول: نظرة تاريخية واهم مراحل تطور الاقتصاد الصيني

أولا: إطلالة تاريخية

حيث أعلن الزعيم الصيني ماوتسيتونغ عام 1949 عن قيام جمهورية الصين الشعبية كانت الصين تمثل نموذجا تقليديا لدولة من العالم الثالث بالسمات و الخصائص المعروفة لدولة بهذا الوصف متوسط دخل فردي منخفض، ضغط سكاني كبير على الأرض الصالحة للزراعة و الموارد الأساسية الأخرى و غياب المؤسسات الملائمة لعملية التنمية و من الملامح الرئيسية الأخرى للاقتصاد الصيني عند الإعلان عن قيام جمهورية الصين الشعبية هي إن اغلب صناعاتها كانت تتركز في المدن الداخلية و يسيطر عليها راس المال الأجنبي و أن أربع عائلات رأسمالية تمثل ثلثي راس المال الصناعي و 80% من الأصول الثابتة في الصناعة و النقل و الاتصالات كما ان ملاك الأراضي و أغنياء الفلاحين الذين لم يكونوا يشكلون أكثر من 10% من سكان الريف كانوا يملكون أكثر من 70% من الأراضي الزارعية.

وخلال فترة ما بين عام 1943 سيطر الحزب الشيوعي الصيني بزعامة ماوتسيتونغ على مقاليد السلطة في الصين و عام 1978 بداية الشروع بالإصلاح الاقتصادي .

إن أولى الإجراءات التي أقدمت عليها القيادة الصينية في إطار تطبيق برنامجها الاقتصادي تمثلت بإعادة توزيع الأراضي على العائلات تمهيدا لجعلها تعاونية وتأميم و تجميع الملكيات في القطاع الصناعي كجزء من متطلبات المباشرة باعتماد آلية التخطيط في إدارة

الاقتصاد الوطني بالاضافة إلى إجراءات أخرى تتعلق بإصلاح التضامن المالي و التعليمي[1].

وكان التاريخ يحفظ للصين أن شعبها من الشعوب قديمة العهد في الحرف و الصناعة فهم ينسجون الحرير و يلبسونه منذ ما يقارب 400 سنة و بدأوا تصديره منذ القرن الثاني بعد الميلاد، إذ كانت الصين قد عرفت الانجازات العظيمة منذ القدم مثل الاختراعات الكبرى و أهمها الطباعة و البوصلة و البارود (في الفترة بين ما بين القرن العاشر و القرن الثالث عشر ميلاد يفي عهد حكم أسرة سونغ) و مثل سور الصين العظيم الذي يعد اكبر مشروع من صنع الإنسان قبل 2500 عام وهو يمتد لأكثر من 6000 كلم و يعد احد اكبر معلمين **أرضيين** يمكن لرواد الفضاء رؤيتهما من القمر فإنها لا زالت تبصر العالم إلى اليوم، حيث تنتج 50% من آلات التصوير في العالم و 30% من التلفزات و 25% من الغسالات

---

[1] د طالب عيد صالح، التجربة الصينية في الاصلاح ة التنمية بحث في خصوصية المنهج العربي المستخلصة، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، المجلة 50/14 السنة 2008،ص1873.

الاوتوماتيكية وظل معدل نمو ناتجها يحرك النمو الاقتصادي العالمي بنسبة 9% في المتوسط على مدار 30 سنة.

و كان **الناتج** المحلي للصين في عام 1978 الذي بدأت الإصلاحات فيه يساوي 41.362 مليار يوان صيني، ثم نما معدلات كبيرة وصلت 4.11% سنويا بين عامي 1982-1988 في وقت كان فيه معدل نمو الاقتصاد في العالم نحو 3% و خلال 20 سنة تضاعف الناتج الإجمالي في الصين بنحو عشرين ضعفا حيث بلغ عام 1997 نحو 24.7477 مليار يوان ثم تضاعف هذا الرقم ثلاث مرات بعد عشر سنوات ليصل عام 2007 نحو 24660 مليار يوان[1].

ثانيا: مراحل تطور الاقتصاد الصيني الاقتصاد الصيني قبل 1979

كانت الأوضاع الاقتصادية السائدة في الصين منذ القدم متخلفة للغاية حيث كان يسودها علاقات شبه إقطاعية بشكل واضح بحيث أن الزارعة كانت تمثل العنصر الأساسي بجانب بعض الحرف اليدوية و الصناعات التقليدية ،و وتعد الصين أهم البلدان إسهاما في تقدم البشرية من خلال الابتكارات و الاختراعات كان أهمها)الورق الحرير، الطباعة، و البارود(و لذلك وصفهم ابن بطوطة فقال أهل الصين أعظم إحكاما للصناعة و أشدهم اتقانا لها .

و بقيام الثورة الشيوعية عام 1949 بدأت الحكومة الصينية تنفذ أول خطوات الإصلاح في القطاع الزراعي فأصدرت قانون الإصلاح الزراعي في الصين في 14 جوان 1952 فألغيت الملكية الإقطاعية و حل محلها نظام الملكية العامة مع العمل على تشجيع ومساعدة القطاع الخاص الذي يعمل وفق قوانين الدولة

و جاءت **الخطة الخماسية الأولى 1953-1957 و توافقت مع فترة نمو سريع فتضاعف الإنتاج** الصناعي 3.2 مرة و إنتاج الفحم وصل إلى 130 مليون طن و الحديد كمليون طن و الفولاذ 5.4 مليون طن حيث لعب العون الاقتصادي الثقافي الذي قدمه الاتحاد السوفياتي و دول أخرى من أوربا الشرقية دوار محوريا في تنفيذ أول خطة خماسية صينية كما ارفق تطبيق التحولات الاشتراكية في الصين عدة أخطاء نذكر منها و خاصة ما يلي[2]:

1-القفزة الكبرى إلى الأمام 1958 -1961:

---

[1] عبد الرحمن بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتواره في العلوم، تخصص اقتصاد التنمية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، سنة 2012 -2013 ص.ص 119-120.

[2] فارنسوا لوموان، ترجمة صالح محمود، كدحات الاقتصاد الصيني، أفاق ثنائية ، الكتاب الشهري 82، دمشق، 2010، ص ص12-13 .

من خلال تحرير الطاقة البشرية تحرير العقول القضاء على البيروقراطية، الاستفتاء عن النماذج الفاشلة اللحاق بانجلترا خلال 15 عام ففي 1958 أعطى ماوتسيتونغ الضوء لانطلاق تشغيل الكومونات الشعبية و لكن سرعان ما ظهرت الفوضى حيث انخفض محصول الحبوب ب 30 % و عاشت المجاعة و سوء التغذية فسادا و وصلت الكلفة الإنسانية لكارثة الاقتصادية حتى 60 مليون وفاة.

2-الثورة الثقافية 1966-1970: قادت هذه الأخيرة الصين إلى العودة خلال العام 1967 باندلاع بؤر الحرب الأهلية في كانتون ووهان أكبر مركز صناعي فقد اختلت الإدارة الاقتصادية المركزية و خسر التعليم العالي جيلا بأكمله بعد إغلاق الجامعات في 1966 و التي لم تستعد نشاطها إلا في 1970 فقدت الفوضى عنفها حتى عام 1977 و بعد كل هذا المد و الجزر جاءت مرحلة جديدة تمثلت في سياسة الإصلاح الاقتصادي في الداخل و الانفتاح على الخارج.

- سياسة الإصلاح و الانفتاح بعد 1979:

كان هدف الصين من تلك السياسة التي بدأت عام 1984 هو إصلاح الاقتصاد و الانفتاح على التجارة الخارجية و بدأت الصين تحت قيادة دنجزياوينج في جني ثمار ذلك التوجه حيث زاد معدل نمو الناتج المحلي و تم توسيع دور الأسواق الحرة المخصصة لبيع منتجات المزارع مما عمل على زيادة الإنتاج و في المقابل ارتفاع دخل تلك المزارع ، كما تم خفض فوائد القروض و تحت قيادة زياوينج أصبحت التجارة الخارجية مصدار هاما لتمويل الاستثمار و جلب التكنولوجيا الحديثة و تم السماح للاستثمارات الأجنبية بالمشاركة مع الشركات الصينية و أصبح للمستثمرين الأجانب الحق في تلك المشروعات الاستثمارية كما تم خلال عام 1989 إقامة أربع مناطق اقتصادية خاصة في الأقاليم الساحلية للاستثمارات الخارجية ثلاث منها قرب هونج كونج و الاربعة قرب تايوان و كان الفرق بين تلك المناطق الاقتصادية إيجاد فرص لنقل التكنولوجيا الحديثة من الشركات الأجنبية لنظيرتها الصينية و بحلول هام 1987 "أصبح أمام المواطن الصيني كم كبير من البضائع التي تقدمها الشركات الحكومية أو الخاصة أكثر من أي وقت مضى.

نتج عن تلك السياسات الانفتاحية تباين كبير بين دخول من أصبحوا أغنياء عمن سواهم معه زيادة التضخم يوما دفع السكرتير عام الحزب الشيوعي هو باوبانج للاستقالة عام 1987 و أعقب تلك مناقشات حول مستقبل الإصلاحات الاقتصادية والعامة لإيجاد توازن بين حوافز اقتصاد السوق و بين حاجة الحكومة لفرض سيطرتها على الأسواق و انتهت المناقشات الى التأكيد على الحاجة لمزيد من الإصلاحات.

و في **عام** 1987 تم إنشاء جهاز المحاسبة الوطني على نظام الغربي بدل من نظام المحاسبة السوفيتي حيث نشر أول بيانات عن الناتج الإجمالي الوطني للصين على نهج البنك الدولي حيث قامت الصين بإجراء عدة تعديلات اقتصادية وفق ظروف الصين ليتم نشر تلك البيانات كما تم حساب الناتج

الوطني بالدولار الأمريكي وفقا لأسعار صرف العملة المحلية و تحليل معدل النمو و نسبة إسهام مكون من مكونات الاقتصاد في نسبة النمو[1].

و في نفس العام حقق القطاع الصناعي نسبة تشغيل بلغت 17% من قيمة العم حققت إنتاج بلغ 46 % من إجمالي الناتج الوطني و كان هناك عدد كبير من المصانع الحديثة في مجال المنسوجات و الصلب و المخصبات الكيمياوية و البتروكمياوية و استطاعت الصين إنتاج معظم منتجات الدول الصناعية بكميات محدودة كما قامت الصين باستيراد الآلات الحديثة كوسيلة أساسية لنقل التكنولوجيا الأوربية.

وبالنسبة **للمجال** الزراعي فقد بلغت نسبة تشغيل القطاع الزراعي قرابة 63% من قوة العمل حققت إنتاجا بلغ 23 فقط من إجمالي الناتج القومي بسبب نقص الماكينات الحديثة واستخدام العملات اليدوية بلغت نسبة التجارة الخارجية 20 من إجمالي الناتج الوطني و التي كانت تحت إشراف وزارة العلاقات الاقتصادية الخارجية و التجارة والبنك المركزي الصيني و كانت المنتوجات على راس قائمة الصادرات و كانت الآلات على راس قائمة الواردات و خلال عام 1986 كانت اليابان هي الشريك التجاري الأول للصين بنسبة 9.28 من الواردات الصينية مقابل 2.15 للصادرات وخلال نفس العام أصبحت الولايات الأمريكية هي ثالث شريك تجاري للصين على مستوى العالم[2].

- تجميد الإصلاحات (1989-1991):

في **خريف** 1988 لمقارعة التضخم جمدت الحكومة الصينية الاصطلاحات و فرضت الرقابة من جديد على الأسعار و بعد أزمة شهر حيزران يونيو 1989 صاحب هذه الإجراءات خطاب أيديولوجي وصرامة سياسية جعلت التغيرات الاقتصادية الجارية منذ العام 1987 موضوع اختصام.

عندئذ شهدت **الإصلاحات** الاقتصادية فترة التوقف لكن في نهاية الأمر بدا أن ما حصل من تغيرات لا عودة عنها ذلك أن العالم الزراعي و السلطات الصينية المحلية و خاصة سلطات المناطق الساحلية التي حظيت بهامش من المناورة الاقتصادية قاوموا مقاومة عنيفة كل عودة إلى الوراء وفي نهاية 1991 وجه انهيار الاتحاد السوفياتي صفعة مصيرية للمحافظين لأنه أدى إلى قناعة القادة الصينيين قناعة تامة

---

[1] يسرا محمود رضا الدمرداش: أثر الصناعة على النمو الاقتصادي في الصين ، جامعة الزقازيق، معهد الدارسات و البحوث الأسيوية، قسم الدراسات و بحوث العلوم السياسية الاقتصادية، شعبة اقتصاد، السنة 2019، صفحة 12

[2]. يسرا محمود رضا الدمرداش: مرجع سابق، ص ص ،12-13

بأن شرعية الحكومة في الصين تقوم على ازدهار الاقتصاد و تحسين مستوى معيشة الصينيين فقد تطور توازن القوى في اللجنة المركزية في شهر تشرين الثاني نوفمبر 1991 لصالح الإصلاحيين[1].

– استئناف الإصلاحات 1992

في شهر كانون الثاني 1992 أثناء زيارة دينغتساوبغ للصين الجنوبية أرسل إشارة البدء باستئناف الإصلاحات و في خريف العام نفسه حدد مؤتمر الحزب الشيوعي الرابع عشر هدفا جديدا هو اقتصاد السوق الاجتماعي.

و تسارع تحرير الأسعار و تغلبت الأسعار الحرة في نهاية عام 1982 طالت 80 من تجارة الجملة و المفرق و في شهر تشرين الثاني 1993 استأنفت لجنة الحزب المركزية إصلاح منشآت القطاع العام نص على تنوع في أشكال ملكيتها مع التأكيد دوما على دور القطاع العام الرئيسي و في عام 1994 صدفت الاصلاحات المؤسساتية إلى إنشاء نظام مصرفي حقيقي و نظام ضريبي ونظام صرف العملة[2].

كما ان في عام 1993 زادت الاستثمارات بشكل كبير من خارج ميزانية الدولة وزاد حجما للاقتصاد من خلال سنة 2000 منطقة اقتصادية خاصة(spécial Economic Zone) مما ساعد على تدفق رؤوس الاموال الأجنبية و استمرت الدولة في الهيمنة على كثير من الصناعات الرئيسية و هو ما عرف باقتصاد السوق الاشتراكي وخلال فترة من 1995 الى 1999 هبط معدل التضخم بدرجة اكبر بفضل السياسة النقدية و إجراءات الحكومة للسيطرة على أسعار الغداء، في أكتوبر 2003 أعلن الحزب الشيوعي الصيني عن عدة تعديلات على الدستور كان أبرزها حماية الملكية العامة و في 2004 وافق مؤتمر الشعب الوطني على إجراءات لتوزيع الدخل بشكل متوازن بين الريف و الحضر و في عام 2005 وافق الحزب الشيوعي الصيني على الخطة الخمسية الحادية عشر) 2010-2006(و التي تهدف لبناء مجتمع اشتراكي متناغم من خلال التوزيع المتوازن للثروة و تطوير التعليم و الرعاية الطبية و الأمن الاجتماعي[3].

استمر النمو الاقتصادي الصيني بشكل سريع و بحلول عام 2010 وصل الناتج المحلي الإجمالي إلى 1.26 تريليون يوان بزيادة قدرها 5.7%مقارنة بعام 2005 و ساعد هذا النمو الاقتصادي على وجود زيادة مستقرة في الايرادات المالية الوطنية و تدفق الأموال في العديد من المجالات منها و التعليم و الصحة و الطبل.

---

[1]: فارنسوازلوموان، ترجمة صالح محمود، كدحان الاقتصاد الصيني، أفاق ثقافية ، الكتاب الشهري 82، دمشق، 2010، ص 23.

[2]فرانسوا لوموان، مرجع سابق ، ص ص 23-24

[3] يسرا محمود رضا الدمرداش: مرجع سابق، ص 14

شهد الاقتصاد الصيني تراجعا ملحوظا في الفترة ما بين (2011-2015) حيث بلغ النمو في عام 2015 حوالي 9.6% محققا تراجعا من 2014 و الذي بلغ فيه معدل النمو 3.7 و بذلك تسجل الصين أيضا نمو أبطا نمو اقتصادي مند 25 عام[1].

المطلب الثاني: النموذج الاقتصادي الصيني في التصدير

تمثل **تجربة** التحولات الشاملة التي عرفتها جمهورية الصين الشعبية منذ قيامها في سنة 1947 نموذجا ألهم الكثيرين في أنحاء العالم على الرغم من التقلبات الحادة في هذه التجربة اجتذب هذا النموذج في مرحلته الأولى تحت قيادة ماوتسيثونغ الزعيم التاريخي للحزب الشيوعي الصيني الشباب المتحمس للعمالة الاجتماعية و الذي كان يغرس النموذج السوفياتي ببيروقراطيته وبسجله الدامي في التعامل مع الفلاحين، وبعد وفاة ماوتسثونغ و صعود دنغ هشياوبينج و الذي انقلب على سياسات الزعيم التاريخي مشجعا القطاع الخاص و الاستثمار الأجنبي استمرت الصين نموذجا يحتذي بمعدلات نموها العالية و غير المسبوقة في التاريخ و التي كانت تتجاوز في بعض السنوات 10% و الذي جعلها اكبر اقتصاد في العالم و بتفوقها العلمي الذي قفز بجامعاتها صدارة الجامعات العالمية فمنها أربع جامعات ضمن أفضل جامعة في العالم،و بمشاركتها الجسورة في سباق الفضاء و بنجاحها في انتشال مئات الملايين من البشر يمثلون نصف سكانها من قبضة الفقر و أخي ار نمو قوتها العسكرية التي أصبح أسطولها يجوب البحار و المحيطات رافعا علم الصين في مواقع تبعد عنها بآلاف الأميال[2].

فهم النموذج الصيني:

قال فيرتش ان النموذج الصيني عبارة بشكل عام عن السياسات الاقتصادية و السياسية التي سنتها بكين في العام 1978 ز التي عززت سلطة الدولة على الأسواق الاقتصادية المنفتحة تدريجيا و بدور الكثيرين السبب الكامن وراء النمو الاقتصادي الهائل في الصين الت هذه السياسات و مع ذلك اعتبر فيرتش أن هذا الفهم للنموذج الصيني مضلل في حد ذاته اذ لا يوجد إجماع دولي أو محلي حقيقي حول كيفية أو سبب وصل إلى حيث هي اليوم[3]. اعتمد لويس بافتراض أن الاقتصاد الصيني ينقسم إلى قطاعين احدهما تقليدي و متخلف (عادة القطاع الزراعي) حيث إنتاجية العامل سالبة أو صفر و الأجر يتحدد اجتماعيا بغض النظر عن الإنتاجية و القطاع الآخر أكثر حداثة (عادة القطاع الصناعي)و إنتاجية العامل فيه موجبة و أجره يتحدد بإنتاجيته و يسهب لويس في شرح الأسباب التي تؤدي إلى

---

[1] الاقتصاد الصيني كيف تحولت الصين إلى العملاق الذي نعرفه اليوم www.abeqtisad.com

[2] مصطفى كامل السيد، الاثنين 29 ديسمبر 2004، النمودج الصيني ما له و ما عليه – الشروق www. echorouk .neus.com

[3] النموذج الاقتصادي الصيني، السياسات و أفضل الممارسات 12 حزي ارن يونيو 2012، بيروت

تخلف القطاع التقليدي و لكن أهمها التكدس السكاني و علاقات العائلات الممتدة التي تجعل العشرات من افراد العائلة الواحدة يعملون في حقل واحد صغير بغض النظر عما إذا كانت هنا كحاجة لهم أم لا.

و تبدأ التنمية في هذا النموذج حيث يتم نقل العمال من القطاع التقليدي (الزراعي) إلى القطاع الحديث (الصناعي) بعد تدريب بسيط مما يؤدي الى ارتاع الإنتاجية في القطاعين (التقليدي لتحقيق التكدس و التخلص من البطالة المقنعة) و (الصناعي لزيادة إنتاجية العامل).. و طبعا يشترط لويس أن يكون هناك طلب على المنتجات التي ينتجها القطاع الحديث حيث تشمل توظيف العمال و زيادة الإنتاجية و من تم الربحية التي يعاد استثمارها في القطاع نفسه إلى أن تحدث التنمية و يكون هناك تساوي آو توازن بين الأجور في كلا القطاعين.

نفذت **الصين هذا النموذج و تم نقل أكثر من 350 مليون عامل من القطاع الزراعي إلى القطاع** الصناعي الذي تم إنشاؤه في المدن الساحلية و تم جلب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في هذا القطاع.

و من نتائج هذه التنمية السريعة أن الصين استطاعت أن تخرج بأكثر من 660 مليون مواطن من تحت خط الفقر العالمي و أصبحت الصين الآن هذه القوة الاقتصادية الهائلة التي إذا أصيبت بنوبة برد عطست كل بلاد العالم المتعاملة معها[1].

المطلب الثالث: مقومات الاقتصاد الصيني و

تحدياته

أولا: مقومات الاقتصاد الصيني

تحتل الصين المرتبة السادسة عالميا من حيث ناتجها الوطني الخام التي بلغ 3.361 مليار دولار، حيث تمكن الاقتصاد الصيني في الثلاثين عاما الماضية من تحقيق نمو اقتصادي مطرد و استطاع التحول من المركزية المحلية ليصبح أكثر انفتاحا على العالم و يعتمد على التجارة الدولية.

و عليه فان مقومات القوة الاقتصادية للصين تكمن في:

خصائص الوسط الطبيعي و مؤهلاته الاقتصادية:

- ✓ معظم أراضي الصين 62% عبارة عن أراضي غير مستغلة اما الأراضي الزراعية فلا تتجاوز 74.10 % بينما تمتد الغابات على مساحة 7.12% من مساحة البلاد.
- ✓ معظم مساحة الصين عبارة عن مناطق جبلية و مناطق صحراوية قاحلة إلا أنها تتوفر على أنها مهمة بالشرق لوجود مناطق معتدلة و مدارية.

[1] النموذج الصيني في التنمية كيف تحقق؟ كتاب وآراء، 2022.

- ✓ تتوفر الصين على ثروات طبيعية هامة كالفحم ، يبلغ إنتاجه 1740 مليون طن و الكهرباء يبلغ إنتاجه 5.1640 kwh و الحديد يبلغ إنتاجه 261 مليون طن و الزنك يبلغ إنتاجه 1650 مليون طن ،والرصاص يبلغ إنتاجه 660 مليون طن.
- ✓ دور المقومات البشرية و التنظيمية في بناء القوة الاقتصادية بالصين
- ✓ يبلغ عدد سكان الصين 1.1228 مليون نسمة و يبلغ معدل النمو السكاني 65.0% و معدل الخصوبة 17 طفل لكل أسرة أم معدل أمد الحياة فيبلغ 72 سنة و يتميز الهرم السكاني بالفتوة 69% أعمارهم بين 15 و 69 سنة.
- ✓ يتواجد معظم سكان الصين بشرق البلاد حيث تواجد مدن كبرى تتجاوز سكانها 05 ملي ون نسمة.

تبقى نسبة الولادات مرتفعة بالنسبة للوفيات 4.6%ما يؤدي إلى ارتفاع نسبة النمو السكاني بالصين.

يمر الاقتصاد الصيني بمرحلتين:

مرحلة البناء **الاشتراكي** (1976-1949) والتي تميزت بإعادة تنظيم الفلاحة و الاعتماد على الصناعة الأساسية و التجهيزية و إضافة إلى القضاء على النظام الإقطاعي.

مرحلة الانفتاح على العالم الراسمالي سنة 1978 تميزت بإدخال الإصلاحات الجدرية على الاقتصاد و ذلك بالسماح بإنشاء مقاولات خاصة و تحديث الصناعة و السماح بالملكيات الخاصة للأراضي و جلب التكنولوجيا الغربية .

ثانيا: تحديات تواجه الاقتصاد الصيني:

إن **النمو** الاستثنائي الذي قفز بالاقتصاد الصيني إلى المراكز العالمية الأولى انتج أيضا اختلالات شكلت خطرا على الاستقرار الاجتماعي فعدم المساواة بين المدن و الأرياف فالأقاليم ،البطالة الكثيفة) 5.11-20% ما بين 1995-2000(و ظهور الفقر المدقع بين المدن في سنة 2003 15 من إجمالي السكان تحت عتبة الفقر الهوة السحيقة بين الأغنياء و الفقراء، تخلف الخدمات الاجتماعية في مستوى التعليم و الصحة ستشكل عائقا امام التنمية الاجتماعية في الصين على المدى البعيد الذي يعتمد بشدة كما هو معروف على نوعية أرس المال البشري.

و ترمي الحاجة إلى الطاقة و تدهور البيئة بثقلها على متطوارت النمو الاقتصادي فالصين تعد ثاني منتج و مستهلك في آن واحد للطاقات في العالم)قدر استهلا الصين من الطاقة بـ 2.1982أي 4.16 من الاستهلاك العالمي كما أدى الاستهلاك المتفاقم للطاقة لانعكاسات بيئية متمثلة في تفاقم تلوث البيئة بفعل ازدياد انبعاث غاز أكسيد الكربون co_2التي ارتفعت من 8 من إجمالي انبعاث co_2في العالم في

سنة 2005 إلى 3.22 في سنة 2008، كما ان هناك 16 مدينة صناعية في الصين من بين 20 مدينة في العالم تعتبر الملوثة الأولى في العالم و يعتبر التلوث السبب الأول للعديد من الوفيات في الصين.

ان التحدي الذي يواجه الصين من الآن فصاعدات هو الانتقال من النمو المتسارع الذي عرفته خلال السنوات الأخيرة إلى تنمية مستدامة و شاملة و من اجل ذلك عليها تقليص الفجوات التي تجتاز الاقتصاد الصيني(الفقر المدقع ، الهجرة الريفية، عدم المساواة بين الأقاليم الساحلية و مختلف الأقاليم ،و إصلاح النظام المالي و إنشاء استهلاك الطاقة و البحث عن طاقات متجددة و صيانة بيئة متدهورة)[1].

المطلب الرابع: القطاعات الرائدة في الصين في مجال التصدير:

نجح الاقتصاد الصيني في ان يصبح ثاني اكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة ، فالصين أصبحت محور احدث الابتكارات في مختلف القطاعات الاقتصادية و ترجح التوقعات أن يصبح اقتصاد الصين أكبر اقتصاد في العالم.

الصناعة الصين:

تعد الصناعة في الصين واحدة من أكثر القطاعات التي يعتمد عليها الصينيون في اقتصادهم اذ تعتبر الصين واحدة من اكبر الدولة الصناعية في القارة الأسيوية و العالم، حيث احتلت المرتبة الأولى عالميا كأكبر دولة مصدرة للعالم سنة 2018 بقيمة 43.2 ترليون دولار[2].

و تتبع الصين سياسة استهداف قطاعات محددة في الاقتصاد بالتوازي مع سياسة استهداف المناطق الجغرافية و يتم اختيار هذه القطاعات على المستوى المركزي و شملت على منتجات الصناعة الخفيفة المنسوجات الآلات و السلع الالكترونية[3].

---

[1] حميدة اربح: استراتيجيات ، تجارب ، ترقية دور المؤسسات الصغيرة المتوسطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة ، دراسة مقارنة بين التجربة الصينية و التجربة الجزائرية، مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مذكرة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، علوم التسيير ، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية، التنمية المستدامة، السنة الجامعية 2011/2010، ص- ص 125-126.

[2] رفيقة صباغ التجربة التنموية الصينية نموذج اقتصادي ارشد، هيئة الأبحاث الاقتصادية issin -6612 1112 جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس)الجزائر(المجلد 16 – العدد 01 السنة 2011، ص53.

[3] د. زرقين عبود قراءات في التجربة التنموية الصينية ، أسرار النجاح دروس مستفادة، مجلة أبحاث دراسات التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، العدد الأول- ديسمبر 204 ، ص 63

و نجحت الصين في التربع على عرش صادرات العالم 2009 و تمكنت من التوسيع في الصادرات من خلال أدرع عديدة مثل أجهزة المحمول و الالكترونيات و السيارات و الملابس و معالجة البيانات و ذلك في الوقت الذي شهدت فيه اغلب دول العالم انكماشا قويا.

و بلغت الصاد ارت الصينية خلال عام 2020 نحو 5.2 تريليون دولار ما يعادل 17 من إجمالي الناتج العالمي و بحسب منضمة التجارة العالمية فان قيمة الصادرات العالمية من السلع و الخدمات بلغت 74.18 تريليون دولار 2020 تعادل 14 من إجمالي الناتج العالمي[1].

و ساهمت الصناعة في النمو الاقتصادي أكثر من مساهمة بقية القطاعات و تعد الصناعات الثقيلة ذات الأهمية إسترتايجية وطنية مملوكة للدولة و تشكل الصناعات المعدنية و صناعة الآلات الأولية في الصناعة الصينية إذ يمثلان خمسي إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي كما ان اهتمام السلطات الصينية بالتصنيع الكميائي و البيوكميائي ساهم في توسيع إنتاج الأسمدة النتروجينية ، بينما انصب التركيز في قطاع السلع الاستهلاكية على الملابس و الأحدية و الأطعمة و لعب الأطفال يوفر قطاع الصناعة حوالي 11 من إجمالي الوظائف في الصين ، كما أن نصف الناتج المحلي الإجمالي للصين يأتي من صناعتي الطاقة و التعدين، ومن أهم الصناعات الصينية ما يلي[2]:

* **الآليات:** تعد الآليات أو الماكينات من أكثر العناصر التي تصنعها الصين بصورة متكررة بدءا من توربينات الغاز و أدوات النسيج إلى مجموعات الطاقة النووية.

1 **التعدين:**

د. زرقين عبود قارءات في التجربة التنموية الصينية ، أسرار النجاح دروس مستفادة، مجلة أبحاث دارسات التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، العدد الأول– ديسمبر 204 ، ص 63

أنفقت الصين قدرا كبيرا من المال لايجاد طرف فعالة لاستخدام الفحم و النفط ز بنت مناجم واسعة النطاق في العقود الماضية و تنتج هذه المناجم أكثر من مليار طن من الفحم كل سنة توفر فرص العمل لآلاف العمال و تستخلص الدولة أيضا كميا كبيرة من النفط و الغاز من الأرض اذ تعد الصين اكبر منتج للنفط في العالم تنتج أكثر من 160 مليون طن من النفط كل سنة.

---

[1] العين الإخبارية، الصين الأولى بجدارة ،4 دول فقط تهيمين على صاد ارت العالم ،atain.cim اطلع عليه في 01 أفريل 2022 على الساعة16:10 .

[2] سميحة ناصر ت ق الصناعة في الصين hyatok.com اطلع عليه في 30 مارس 2022 على الساعة 25:10.

صناعة السيارات:

تعد صناعة السيارات من العناصر المهمة في الاقتصاد الصيني تصدر الدولة السيارات المصنعة إلى أسواق أخرى حول العالم.

التكنولوجيا النظيفة:

استجابة الحكومة الصينية إلى التهديد الذي يشكله التلوث و لهذا أصبحت مهتمة بصناعة تكنولوجيا مراقبة التلوث و معالجته و خاصة فيما يتعلق بالماء و الهواء ووصلت إجمالي إي ايرادات هذا القطاع إلى حوالي 4.26 مليار دولار أمريكي عام 2013 و من المتوقع ان تظل هذه الصناعة مزدهرة في المستقبل المتطور.

التجارة الالكترونية:

تحول **المزيد** من المتسوقين الصينيين إلى العالم الرقمي و ازدهرت صناعة التجارة الالكترونية بصورة كبيرة ووصلت مبيعات الانترنيت عام 2011 إلى 120 مليار دولار أمريكي و ما تزال تحتل هذه الصناعة مركزا هاما في الاقتصاد الصيني.

و شملت الصناعة في الصين أيضا على ما يلي:

- صنع أكثر من% 75 من مظلات العالم في الصين
- أكثر من 51% من صناعة الألعاب حول العالم كانت تجري في الصين و ترسل إلى الولايات المتحدة.
- شكلت الصناعة أكثر من 45 %من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2004.
- تعد الصين اربع أكبر صناعة في العالم.
- من بين 500 شركة في العالم تستثمر 400 شركة منها في قطاع التصنيع في الصين.

الزارعة في الصين:

إن **الصين** تصنف ضمن الم ارتب الأولى عالميا في مجال انتاج عدة منتجات زراعية حيث نراها تحتل المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الأرز و القمح فيما تحتل المرتبة الثانية في إنتاج الدرة فيما بلغ مقدار مساهمة الصين من إجمالي الإنتاج العالمي من الفول السوداني ثلاثة و أربعين بالمائة و تقريبا و تحتفظ الصين عموما المراتب الست الأولى في الإنتاج الزراعي من حيث زيادة الإنتاج و تنوعه على مستوى العالم، تجدر الإشارة إلى أن العلماء الصينيون نجحوا في تطوير نوع من الأرز الذي يمكن

زراعته باستخدام مياه البحر المالحة، كما تمكنوا من ابتكار أساليب لتحويل الأراضي الى أراضي خصبة صالحة للزارعة تنتج مختلف المحاصيل الزراعية[1].

نجحت **الصين** في زيادة الإنتاجية و تحديث دورة الحبوب و تحسين بنية توريد المواد الغذائية و تحقيق تطور مستقر في قطاع الحبوب ارتفع إنتاج الحبوب الذي لم يكن كافيا في الصين قبل 701عاما إلى مستوى جديد عن طريق الموازنة بين العرض و الطلب ووصل إنتاج الحبوب في البلاد عام 2018 إلى 89.657 مليون طن في حين هذا ال رقم عام 1949 كان 18.103 مليون طن يمكنها الصين اليوم ان تنتج 95 بالمائة من احتياجاتها من الحبوب كما دون 600 مليون طن لذلك تهدف إلى الاستمرار في إنتاج الحبوب على مساحة قدرها 110 مليون هكتار على الأقل.

تعد الصين البلد الرائد عالميا في إنتاج القمح 17 %من إنتاج القمح في العالم كله و يتم إنتاج 80 بالمائة من القمح الصيني في الهضاب الواقعة شمال البلاد.

الصين اكبر دولة في العالم إنتاجا للأرز و هو مصدر رئيسي للغداء و يتوقع أن يصل إنتاج الأرز في موسم 2019/20 إلى 1.207 مليون طن و يقدر بان استهلاك الأرز في نفس الفترة سيكون بجوار 145 مليون طن، لا يمكن للأرز الصيني بشكل عام المنافسة في الأسواق العالمية بسبب سعره المرتفع و على الرغم من ذلك بدأت الصين تطوير أسواق التصدير الخاصة بها في إفريقيا و أمريكا اللاتينية و أمريكا الشمالية و بورتوريكو و تعد الصين ثاني أكبر منتج للذرة في العالم و في عام 2018 أنتجت 257 مليون طن من الذرة[2].

-الخدمات في الصين:

ذكر تقرير سنة 2020 أن قطاع الخدمات و تجارة الخدمات اللذين يتطوران بسرعة أصبحا محركين جديدين للاقتصاد الصيني و ذكر التقرير الذي نشرته الرابطة الصينية لتجارة الخدمات انه في عام 2019 شكل قطاع الخدمات في الصين نسبة 53.9من إجمالي الناتج المحلي في البلاد ليسهم بنحو 59.4 من إجمالي النمو الاقتصادي.

ووصل حجم الاستيراد والتصدير لتجارة الخدمات إلى 5.42ترليون يوان(790 مليار دولار أمريكي) بزيادة بواقع 2.8 على أساس سنوي كما يأتي في الم رتبة الثانية عالميا لعام السادس على التوالي[3].

حسب وكالة شينخيواد اظهرت البيانات الرسمية الصادرة في بكين سنة 2017 باستمرار قطاع الخدمات الصيني بالتوسع حيث حافظ مؤشر انتاج الخدمات على نمو سريع بنسبة 8.1 %على أساس

---

[1] رفيقة صباغ، مرجع سبق ذكره، ص54.

[2] الصين، الاقتصاد الزارعي الأكبر في العالم، مجلة ميلر، اطلع عليه 8 أفريل 2022 على الساعة 15:14.

[3] الخدمات و تجارة حركات ميدان الاقتصاد الصيني 07 سبتمبر 2020، arabic.news.cn.

سنوي و قد أشار "مينغ وي" المتحدث الرسمي باسم اللجنة الوطنية للتنمية و الاصلاح إلى استمرار نمو القيمة ال مضافة لقطاع الخدمات تشمل 51.6% من إجمالية الانتاج المحلي للبلاد في سنة 2016، و ذلك أقل من المستوى الوطني المقدر ب : 57% من الاقتصادات المتوسطة الدخل و بعيد عن نسبة 74% بالنسبة للاقتصادات المتقدمة.

و اصدرت اكبر هيئة تخطيط اقتصادي في البلاد فترة حول تنمية القطاع خلال الفترة ما بين عامي 2017 و 2025، سلطت الضوء على جهود الاصلاح لإطلاق العنان امام حيوية هذا القطاع تتضمن تسهيل الأنظمة و اللوائح و تشجيع تنافسية السوق و تعزيز مستوى المعايير.

و حسب وكالة شينغ واي ستقوم الصين بمزيج من الخطوات لفتح قطاع الخدمات الصيني من أجل **توسّع** و زيادة مشاركته في سلسلة الصناعة العالمية و تعزيز التنافسية.

و يعتبر قطاع الخدمات الصيني أولوية في تقدم الانتاج الصيني و من المتوقع أن تحافظ الحكومة على انتاج السوق فيما ستعمل في ذات الوقت على ضمان عدم المخاطرة فيما يتعلق بالأمن الوطني.

وأشارت الحكومة إلى أنها ستعمل على إدماج التنمية في كلّ من قطاعي الحدمات و الصناعات التحويلية لزيادة حصة قطاع الخدمات في لإجمالي الناتج المحلي و الإجمالي إلى 60% بحلول عام 2025، حيث من المخطط أن يوفر قطاع الخدمات 55% من موظفي البلاد بحلول الوقت المذكور في هذا السياق قال "ليواي هوا" المتحدث باسم مصلحة الدولة للإحصاء إنّ قطاع الخدمات قريب جدا من حياة الشعب و معيشته[1].

المبحث الثالث الدارسات السابقة و القيمة

المضافة المطلب الأول : الدارسات السابقة

باللغة العربية:

دوحي سلمى أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتواره تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة2014-2015،حيث تم طرح الاشكالية التالية: ما هو اثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و ما هي سبل علاجها في الجزائر؟ حيث هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر سلوك سعر الصرف المعتمدة في التحقيق في العجز في الميزان التجاري، حيث اعتمدت على المنهج التحليلي لدراسة و تحليل طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة بالاضافة إلى المنهج الاحصائي القياسي و توصلت إلى النتائج التالية نذكر منها ما يلي: انّ الدينار الجزائري كان مقيما بأعلى من قيمته الحقيقية خلال الفتر 1964 – 1987، بسبب الرقابة

[1] الصين تتجه إلى قطاع الخدمات لتعزيز النمو وسط تباطؤ الصناعة 17يونيو 2017، العربيwww.alaraby.co.uk

المفروضة عليه أنذاك و قد كان انهيار اسعار البترول عام 1986، أثر سلبي على الاقتصاد الوطني ممّا دفع السلطات النقدية التفكير في تخفيض الدينار.

وجود علاقة وطيدة بين سعر الصرف الأورو رصيد الميزان التجاري إنّ اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات

شكّلت سياسة تخفيض قيمة العملة المحور الأساسي ضمن سياسات لاصلاح الاقتصادي المدعم من طرف صندوق النقد الدولي.

- عبد العزيز برنة تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (1999 – 2014)، مذكرة الماجيستر تخصص تجارة و مالية دولي ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015-2016، حيث تم طرح الإشكالية التالية: إلى أيّ مدى تؤثر تقلبات سعر الصرف الدولار الأمريكي و الدينار الجزائري بالنسبة للأروعلى الميزان التجاري؟ تهدف هذه الدراسة لمعرفة العلاقة بين التغيرات سعر الصرف الدينار، و الدولار بالنسبة للأرو والميزان التجاري الجزائري و محاولة وجود حلول واجراءات مناسبة للحد من انعكاسات تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائريين حيث اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي للأسلوب القياسي و توصلت إلى مجموعة من النتائج نذكر منها ما يلي :

حقق الميزان التجاري الجزائري فائض خلال فترة الدراسة إلا ان هذا الفائض لا يذل على تحسّن الاقتصاد الجزائري، لأن هذا الفائض يرتبط أساسا بارتفاع أسعار المحروقات التي تعتبر الدعامة الاساسية و الوحيدة لتنمية القطاعات الأخرى التي لا يمكن التحكم في سعرها و تبقى رهينة تقلبات اسواق الطاقة العالمية.

يعتبر الاتحاد الأروبي أهم شريك تجاري في الجزائر.

نتيجة للمكانة الاقتصادية العالمية للاتحاد الأوروبي فقد اصبح الأروبي في وقت ليس بطويل منافسا للدولار في مجمل المعاملات الاقتصادية، إذ سيطر الأوروبي على حصة هامة من الديون والاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي و في فترة المعاملات التجارية و هذا في حساب الدولار الذي تراجعت مكانته مقارنة بما كان قبل ظهور الأورو.

- برايس خليفة دراسة تحليلية و قياسية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (1970-2010). مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستر، بقسم العلوم الاقتصادية ، تخصص تحليل اقتصادي دفعة 2012 – 2013، و قد طرح الطالب في دراسته الاشكالية التالية: ما هي العوامل و المحددات المؤثرة على كلّ من الإ يرادات و الصادرات في الجزائر، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل – تفسير- وضعية المي ازن

التجاري من خلال م ارحل تحرير التجارة الخارجية و الإجابة عن الاشكالية انتهج المنهج الوصفي التحليلي بالاضافة المنهج التاريخي من خلال توضيح أسباب من خلال قيام التبادل الدولي و اهمية التجارة الخارجية و أيضا بما يتلائم لذلك مع المراحل التي مرّت بها السياسة التجارية الجزائرية و التي تسعى في إطارها التحليل تطور وضعية الميزان التجاري، كما استخدم المنهج الاستدلالي الذي يظهر في الفصل الثالث لقياس و تحليل العلاقة بين مختلف التغيرات المفسّرة لكل من الصادرات و الواردات وتوصّل إلى مجموعة من النتائج التالية: الفائض في الميزان التجاري لا يعبّر عن طبيعة النمو الاقتصادي رغم الاجراءات التي اهتماما بترقية الصادرات خارج المحروقات، إلاّ انها بقيت تتراوح مكانها فهي لم تتجاوز طيلة المرحلة 5% فلم تكن إجراءات تخفيض ثقيلة بإخراج الصادرات خارج المحروقات من ركودها و كذلك المداخيل من العملة الصعبة من عوائد البترول، ما هي إلا مخدرا لم يتسنى الاستفادة منها، فقدان الميزة التنافسية للسلع الجزائرية ما يخلق تدهور مساهمة القطاعات في إجمالي الصادرات بسبب ضعف مردودية النتاج في القطاعين الزراعي و الصناعي.

اللغة الأجنبية :

HANINDATOMAR 2010 VOIR LES FLUCTUATIONS DE TOUS F=DE CHANGE SUR LA BALAN CE DES

RAIEMENTS DE LALGERIE

سعت هذه الدارسة إلى معرفة مدى تاثير تقلبات سعر الصرف على ميزان مدفوعات الجزائر؟ و قد حققت الأهداف التي سطرتها و حسّنت من وضع ميزان مدفوعاتها و توصلت نائج الدارسة إلى أنّ سياسة التخفيض المتبعة لم تحقق للجزائر أهدافها المرجوة و ان التقلبات الحاصلة في سعر الصرف الدولار مقابل اليورو اثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري.

QUSOMMISANII, AL-WALID UNE ETUDE ECONOMETRIQUE DES EXPORTATION INDISTRIELLES EN ALGERIE, PRONANT LA PERIODE, 2006.ETENDUE 1978-2006.

و قد طرح الطالب في دراسته الاشكال الآتي: ما هي اهم المحددات الاقتصادية الصادرات الصناعية في الجزائر؟ تهدف الدراسة في محاولة إبراز الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الصادرات الصناعية في حماية الاقتصاد الوطني من أيّ أزمات مستقبلية تنتج عن انهيار اسعار البترول و محاولة ابراز أهم الوسائل و الإجراءات و التدابير التي يمكن أن تعتمد عليها استراتيجية تنمية و ترقية الصادرات ضرورة حتمية لمواكبة التحولات الاقتصادية الراهنة، حيث أن له فوائد اقتصادية على مستويات و كذا على مستوى الاقتصاد الوطني لما يلعبه من دور مهم في توفير الموارد المالية بالعملة الصعبة، و ان قطاع الصادرات الصناعية في الجزائر مازال يعاني من ضعف مساهمته في إجمالي

الصادرات الوطنية. و ذلك بسبب العديد من المشاكل التي ما زالت تواجهه و التي منها ما هو يتعلق بالتمويل و منها ما هو متعلق بطبيعة الأنظمة الجمروكية الضريبية و منها ما هو يتعلق بالمؤسسات و الشركات المصدرة في محدداته.

المطلب الثاني : القيمة المضافة

من خلال دراستنا نسعى إلى إبراز علاقة الميزان التجاري بالاقتصاد الصيني خلال الفترة 2010-2020 و ذلك لارتباط هذا الأخير بها من جهة و من جهة اخرى تم تحديد فترة الدراسة و تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في ترشيد العجز التجاري القائم بينها ودلك من خلال النقاط التالية.

- تقليل الواردات.
- صناعة بعض السلع محليًا.
- زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات.

خاتمة الفصل :

الميزان التجاري هو أحد اهم مكونات ميزان المدفوعات و الفائض في الميزان التجاري يعبّر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، اما العجز في الميزان التجاري يكشف نقاط الضعف في اقتصاد البلد الذي يعاني منه فهو يعتبر كمؤثر للقوة الاقتصادية للدولة و الكفاءة الاقتصادية.

و يتميّز اقتصاد الصين بأنه اقتصاد انتاج صافي ضخم و متنوع ما جعلها تتبوا مكانة عالية متقدمة في عدة صناعات الصلب الاسمنت، النسيج الاصطناعين الأسمدة الكيميائية، و تعتبر اكبر دولة مصدرة ، و قد كانت الجزائر شريكا معها في الاستيراد و التصدير.

و تختلف دراستنا هذه عن باقي الدراسة السابقة في عنوان المذكرة لهو ترشيد العجز التجاري الجزائري مع الصين و فترة الدراسة من 2010 إلى 2020.

الفصل الثانـي

ترشيد العجز التجاري الجزائري مع الصين 2010-2020

تمهيد:

إن تشابك العلاقات لاقتصادية و النشاط التجاري بين دول العالم المختلفة و التي هدفها تحقيق النمو الاقتصادي أدى الى وجود ما يسمى بالميزان التجاري و له أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الاقتصادية و تحديد حالته التي يكون عليها إما حالة عجز آو فائض فالجزائر شأنها شأن باقي دول العالم فقد انتهجت سياسات و تدابير و علاقات وثيقة مع العالم و خاصة مع الصين و هذا من أجل تبادل مختلف السلع و الخدمات عن طريق التصدير و الاستيراد و هذه المعاملات تحتاج لوجود أداة التسوية و هي الميزان التجاري.

و من خلال هذا الفصل نقوم بتحليل وضعية الميزان التجاري الجزائري مع الصين خلال الفترة(2010-2020) و ذلك بالاعتماد على تحليل قيم الصادرات و قيم الواردات و ترشيد العجز التجاري القائم بينهما و من هنا يمكن تقسم الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري مع الصين (2010-2020).

المبحث الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع الصين(2010-2020).

المبحث الأول: تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري مع الصين خلال الفترة(2010-2020):

سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطور الواردات إلى الصين و حركة صادراتها و ذلك بتقييم الهيكل السلعي لهما و هذا لمعرفة مدى مساهمة الواردات في الطلب المحلي و ما مدى قدرة الصادرات التصديرية على المنافسة في الأسواق الخارجية و من ثم تحليل تطور رصيد الميزان التجاري و معرفة ما إذا كانت حالته فائض أو عجز مع الصين في نفس الفترة.

المطلب الأول: تحليل حركة صادرات الجزائر من الصين(2010-2020):

الصادرات هي ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي أو هي جزء من الطلب على الناتج الوطني، فالصادرات سلع و خدمات و أصول راسمالية تباع إلى الدول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها و يمكن أن تكون تدفقات سلعية و خدمية و قد تكون تدفقات لأصول أرسمالية.

الجدول رقم (1..) إجمالي تطور الصادرات الجزائر مع الصين خلال الفترة 2010-2020:

الوحدة الدولار الأمريكي ألف

السنة	إجمالي الصادرات	نسبة النمو
2010	1177317	
2011	1960887	66.56
2012	2311906	96.37
2013	2164547	83.85
2014	1314682	11.66
2015	781572	33.61
2016	333205	71.69
2017	448196	61.63
2018	117824	0.12
2019	1141660	3.02
2020	996570	15.35

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع: http//trad map.org تم الاطلاع عليه يوم 2022/05/23 على الساعة 20:14

الشكل رقم(1): تطور الصادرات الجزائر مع الصين(2010-2020)

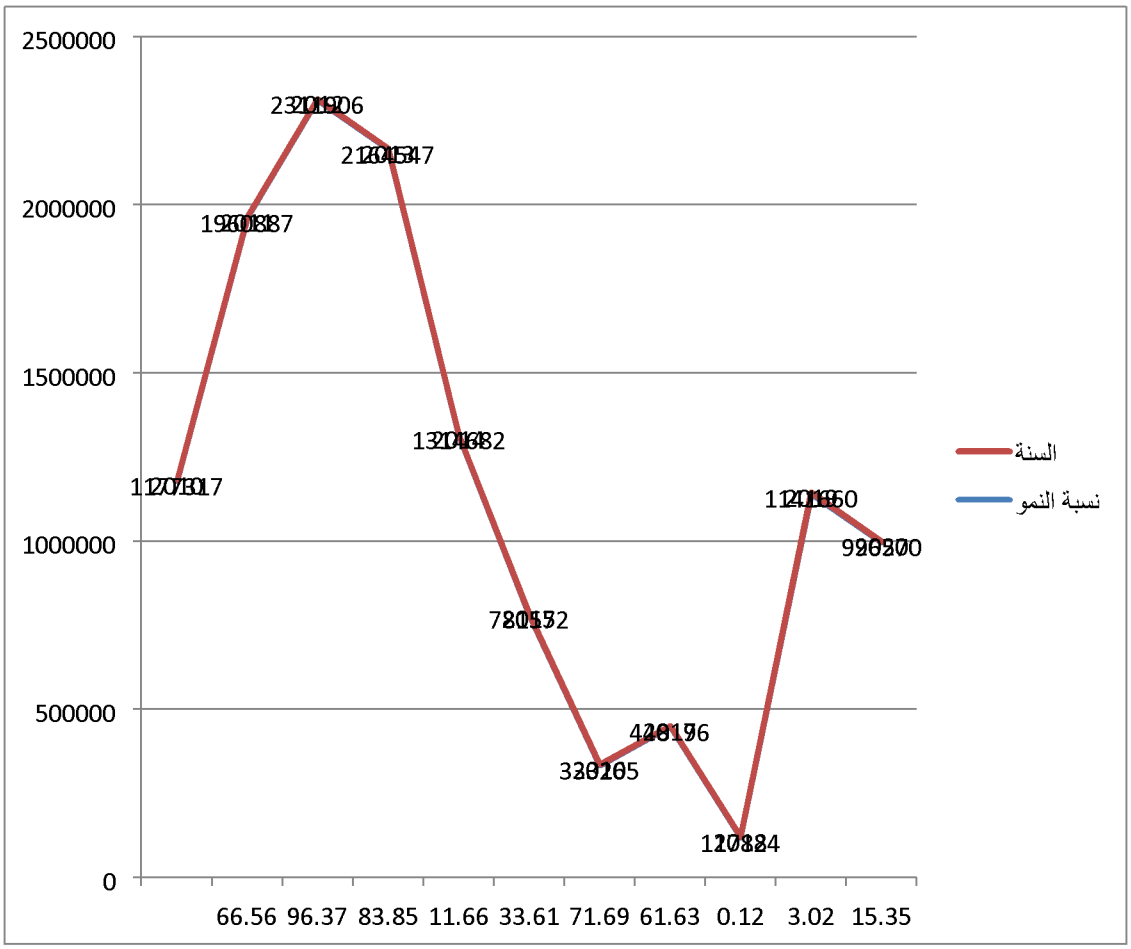

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(1) من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(1)

نلاحظ من خلال الشكل(1) و الجدول(1)أعلاه أن القيم الإجمالية لصادرات الجزائر إلى الصين في فترة الدراسة بين الارتفاع و الانخفاض فقد سجلت قيمة 1177317 مليون دولار سنة 2010 لترتفع القيم الإجمالية خلال سنوات الثلاث الموالية 2011 و 2012 و 2013 مسجلة القيم التالية1960887 و 2311906 و 2164547 لتنخفض القيم الإجمالية سنة 2014 مسجلة قيمة 1314682 مليون دولار و نسبة نموها بـ 11.66% من الإجمالي و هي نسبة ضعيفة جدا مقارنة بالسنوات السابقة، ثم يليها انخفاض حاد خلال سنوات 2015 و 2016 و 2017 على التوالي مسجلة القيم التالية 781572 و 333205 و 448196 مليون دولار بنسب نمو سالبة بلغت على التوالي 33.61و 71.69و 61.93 من الإجمالي و تعتبر أدنى قيمة مسجلة في الإجمالي لصادرات الجزائر إلى الصين هي سنة2016 في فترة الدراسة و ذلك راجع إلى انخفاض أسعار البترول

و الذي يمثل أغلب صادرات الجزائر إلى الصين فقد سجل النفط الجزائري صحاري بلند أدنى مستوى له في سنة 2016 و الذي ارفقه انخفاض الإنتاج حيث بلغ متوسط النفط خلال نفس السنة نحو 44.22 دولار للبرميل بعد أن كان في السنوات الأولى من سنة الدراسة سعر البرميل مرتفع حيث كانت أكبر قيمة في سنة 2012 111.5دولار للبرميل.

لترتفع صادرات الجزائر إلى الصين سنتي 2018 و 2019 بقيم 1178824 و 1141660 مليون دولار لكن نسب نمو سنة 2018 موجبة لكن ضعيفة و نسبة نمو سنة 2019 سالبة مقدرة بـ 3.02 % و مقارنة بالسنوات السابقة لتنخفض القيمة الإجمالية لسنة 2020 إلى 996570 مليون دولار و نسبة نمو سالبة مقدرة بـ -15.35% و يرجع ذلك بسبب انتشار فيروس كورونا و بدء العلاقات العالمية و تراجع سعر النفط. و تزايد المخزونات النفطية إلى حد التخمة فسجل البرميل ادنى مستوياته في أبريل عند 9 دولارت.

جدول رقم(2) تطور أسعار البترول من 2010 إلى 2020

الوحدة: دولار للبرميل

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر البرميل	77.45	107.40	111.5	109.4	99.6	52.8	44.28	54.2	71.2	64.5	42.7

المصدر: من اعداد الطالبتين بالاعتماد على منظمة الأوبيك تم الاطلاع عليه يوم 2022/05/20 على الساعة 15:14

الشكل: (2): تطور أسعار البترول

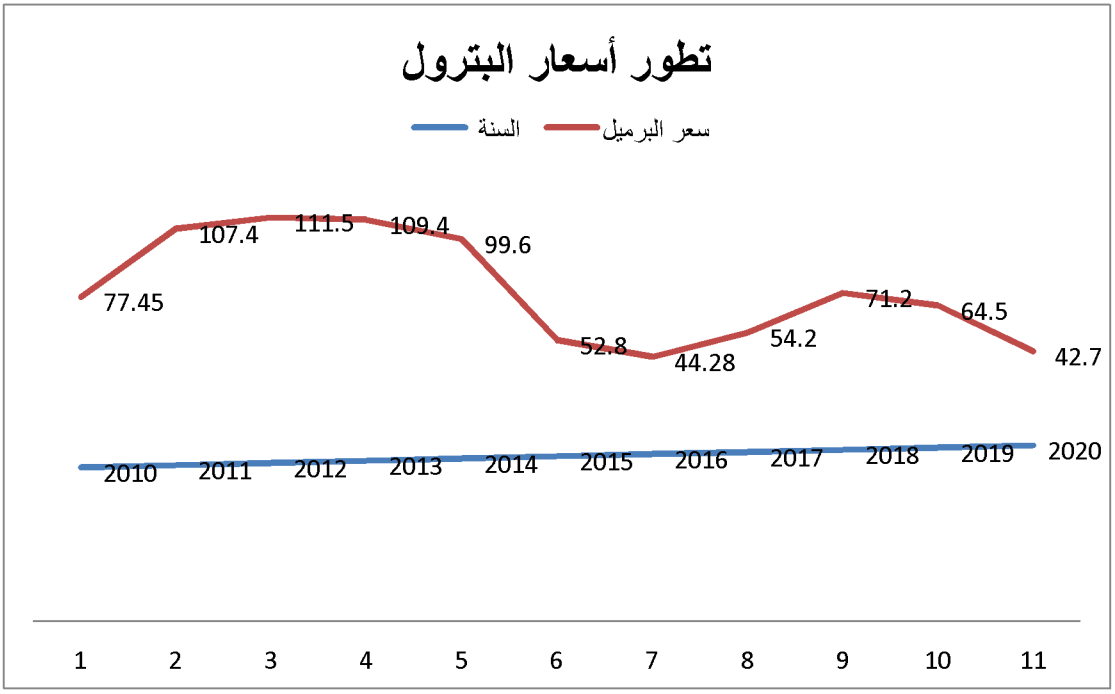

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(2) هيكل الصادرات الجزائرية من الصين خلال(2010-2020):

من المعروف أن الاقتصاد الجزائري مبني على قطاع المحروقات و أن معظم مشاريع التنمية التي تشهدها الجزائر حاليا هي تمويل عائدات الجزائر من الصادرات و من ثم فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي وبالتالي لا يمكنه المساهمة في تحقيق نمو دائم و لقد سعت مختلف الحكومات المتعاقبة في الجزائر إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات خاصة منذ بداية الألفية أين حاولت هذه الحكومات بناء اقتصاد متنوع خارج قطاع المحروقات من خلال تشجيع الاستثمار الوطني و الأجنبي و تعديل القوانين الخاصة بذلك و ابرام اتفاقيات شراكة و تعاون اقتصادي مع العديد من الدول و تحفيز و دعم قطاعات خارج قطاع المحروقات كقطاع الفلاحة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من خلال إحصائيات عن التجارة الخارجية يمكن الحكم على مدى فعالية السياسة الاقتصادية الجزائرية في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

الجدول رقم (3) هيكل الصادرات الجزائر مع الصين للفترة(2010-2020):

الوحدة الدولار الأمريكي ألف

السنوات	البيان	اجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	الصادرات خارج المحروقات
2010	القيمة	1177317	1168038	9272
	النسبة%		99.21	0.79
2011	القيمة	1960887	1952870	8017
	النسبة%		99.59	0.40
2012	القيمة	2311906	2307033	4873
	النسبة%		99.78	021
2013	القيمة	2164547	2159605	4942
	النسبة%		99.77	0.23
2014	القيمة	1314682	1308344	6338
	النسبة%		99.51	0.48
2015	القيمة	781572	774453	7119
	النسبة%		99.08	0.91
2016	القيمة	333205	322763	10442
	النسبة%		96.86	3.13
2017	القيمة	448196	438442	9754
	النسبة%		97.82	2.17
2018	القيمة	1178824	1159797	19027

	النسبة%		98.38	1.61
2019	القيمة	1141660	1135784	5876
	النسبة%		99.48	0.51
2020	القيمة	996570	970992	25578
	النسبة%		97.43	2.56

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع http//trad map.org

تم الاطلاع عليه يوم 2022/05/20 على الساعة 14:15

شكل رقم(3)هيكل صادرات الجزائر مع الصين للفترة(2010-2020):

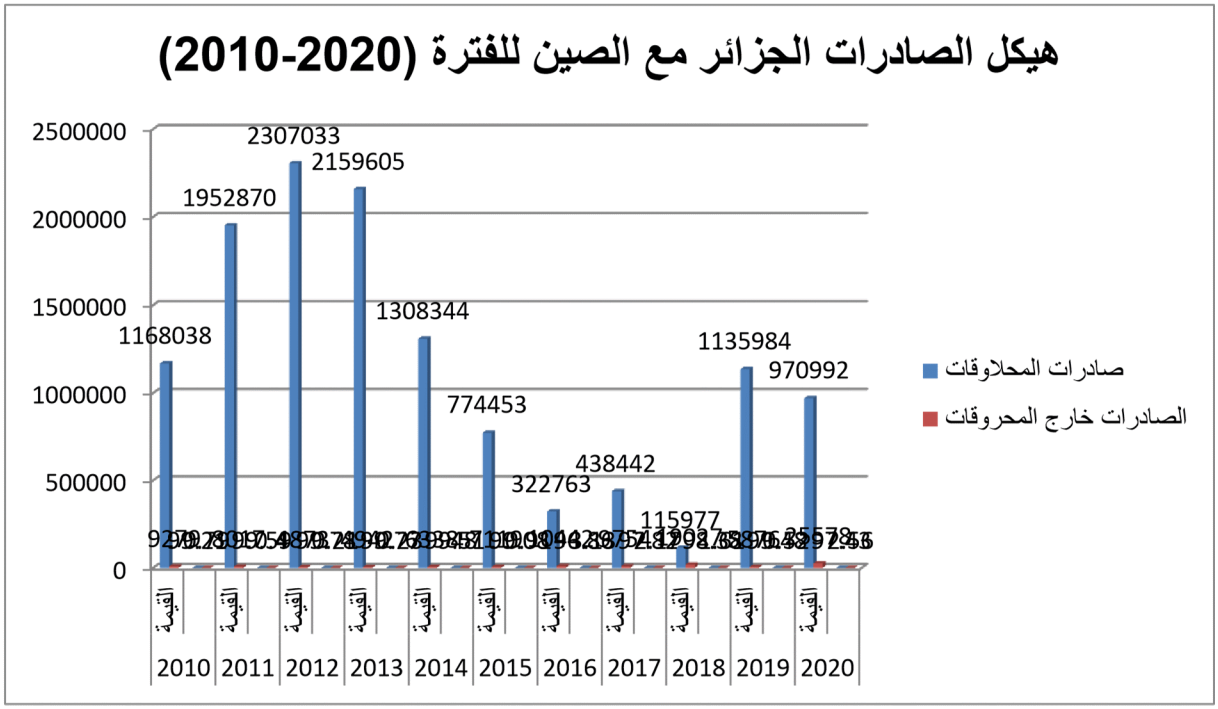

من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الجدول رقم(3)

انطلاقا من معطيات الجدول رقم(3) و بالاعتماد على الشكل رقم(3) نقوم بتحليل كل من صادرات قطاع المحروقات وصادرات خارج قطاع المحروقات كل واحدة على حدى و هي كالأتي:

1- صادرات من قطاع المحروقات:

من خلال الجدول و الشكل السابقين نلاحظ قيمة صادرات قطاع المحروقات شهدت انتعاشا مستمرا حيث قدرت أعلى قيمة لها 230733 مليون دولار أمريكي سنة 2012 أي بنسبة99.88 من إجمالي الصادرات لهذا العام حيث كانت قيمتها 1168038 مليون دولار أمريكي سنة 2010 أي ما يعادل 99.21من نسبة المساهمة في هذه

السنة و هذا راجع لارتفاع أسعار البترول و زيادة الإنتاج و سجلت في سنوات من 2013 حتى سنة 2017 انخفاضا مستمرا حيث كانت قيمة صادرات خارج المحروقات سنة 2013 تقدر بـ 2159605 مليون دولار أمريكي و بنسبة مساهمة 99.71 من إجمالي الصادرات و أصبحت نسبتها تقدر بـ 97.81 من إجمالي الصادرات و أصبحت تقدر قيمتها سنة 2017 بـ 438442 مليون دولار أمريكي و هذا راجع للأزمة النفطية التي أصابت العالم سنة 2014 و كذلك انخفاضا متتاليا في حصيلة الصاد ارت من 99.51 الى 97.82 سنة 2017 بسبب انخفاض أسعار البترول و الكميات المصدرة منه و نلاحظ من خلال السنوات المتبقية أن حصيلة الصادرات ارتفعت قليلا في سنة 2018 حيث قدرت قيمتها 1159797 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 98.38 من إجمالي الصادرات تم في سنتين 2019 و 2020 نلاحظ أن هناك كان انخفاض مستمر على التوالي 1135784 مليون دولار أمريكي و 970992 مليون دولا أمريكي و هذا راجع إلى انخفاض أسعار البترول سنة 2019 و هذا التراجع الكبير راجع أساسا إلى التراجع في أسعار المحروقات نتيجة الوضعية الوبائية التي أصابت العالم و تأثيرها عليه و على النشاط الاقتصادي و عمليات التصدير و الاستيراد.

2- الصادرات خارج المحروقات:

لقد مثلت حالة التبعية النفطية و سيطرة صادرات المحروقات في الجزائر أثر واضح في التأثير على مسار التنمية و أصبحت تهدد الاقتصاد الوطني في ظل تدبدب و عدم استقرار أسعار النفط و هذا ما جعل الجزائر إلى لفت الانتباه إلى إعداد اقتصادها لفترة ما بعد النفط من خلال مجموعة من الخيارات أهمها رسم سياسة اقتصادية تنطلق من ترقية الصادرات خارج المحروقات.

بالاعتماد على الجدول رقم(3) و الشكل رقم(3) نقوم بتحليل كل من صادرات خارج المحروقات فنلاحظ انخفاض مستمر خلال السنوات 2010 إلى سنة 2012 على التوالي حيث مثلت القيم التالية 9279 و 8017 و 4873 مليون دولار أمريكي و هذا راجع لعدم القدرة على تشجيع التصدير و ضعف الإنتاج و من سنة 2013 شهدت انتعاشا مستمرا في قيمتها حيث انتقلت من 4942 دولار أمريكي في هذه السنة إلى قيمة قدرت بـ 25578 مليون دولار أمريكي سنة 2020 إلا إنها شهدت تراجع ضعيف في قيمتها خلال سنتي 2017 و 2018 حيث قدرت هذه القيم بـ 9750 و 5876 مليون دولار أمريكي و هذا السبب راجع لتدهور الوضع الاقتصادي و الوضعية الوبائية ،إلا أن هذا الانتعاش مكسب جيد لاقتصاد الجزائر و صادراتها.

الجدول رقم (4) تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية من الصين (2010-2020):

الوحدة الدولار الأمريكي ألف

المنتجات / السنوات		اجمالي الصادرات خارج المحروقات	فلين و مصنوعاته	لدائن و مصنوعاته	خامات معادن خيثتها و رمادها	حشوليات و منتوجات	مشروبات و سوائل كحولية	عربات و سيارات	مفاعلات نووية	أدوات و اجهزة	جلود خام (خلال)
2010	قيمة	9279	1902	53	4268	454	98	2	05	1000	434
	نسبة	100	0.13	0.05	0.36	0.039	0.008	0.0002	0.0004	0.085	0.037
2011	قيمة	8017	1877	196	2956	614	193	20	21	28	183
	نسبة	100	0.096	0.0099	0.15	0.0314	0.0099	0.001	0.001	0.0014	0.009
2012	قيمة	4873	1895	437	176	2956	614	193	20	21	28
	نسبة	100	0.081	0.019	0.0077	0.028	0.028	0.0087	0.003	0	0.026

301	2	21	2	364	97	0	2364	1500	4942	قيمة	2013
0.014	0.0001	0.009	0.0009	0.02	0.004	0	0.11	0.069	100	نسبة	
236	0	16	0	92	414	162	2023	1946	6338	قيمة	2014
0.018	0	0.0072	0	0.007	0.03	0.12	0.153	0.149	100	نسبة	
2270	0	9	162	103	88	0	1114	2424	7119	قيمة	2015
0.290	0	0.001	0.020	0.013	0.011	0	0.143	0.31	100	نسبة	
1304	4	419	314	157	0	0	270	908	10442	قيمة	2016
0.391	0.001	0.126	0.03	0.047	0	0	0.081	0.273	100	نسبة %	
2350	27	270	4	94	0	26	4	2242	9754	قيمة	2017
0.54	0.006	0.06	0.008	0.02	0	0.006	0.0008	050	100	نسبة %	
1703	1	41	0	0	0	2	676	2480	19027	قيمة	2018

0.14	0.00088	0.003	0	0	0	0.0001	0.06	0.21	100	نسبة %	
154	0	29	1	161	0	195	746	2484	5871	قيمة	2019
0.01	0	0.003	0.0009	0.014	0	0.021	0.074	0.22	100	نسبة %	
0	226	18	0	2	0	0	753	2260	25578	قيمة	2020
0	0.006	0.002	/	0.0002	0	0	0.084	0.23	100	نسبة %	

المصدر : من إعداد الطالبتين اعتمادا على الموقع .httpsi//trademaporg تم الاطلاع عليه في : 2022/05/19. الساعة : 13:00

الشكل رقم) 4(تطور التركيبة السلعية للصادرات

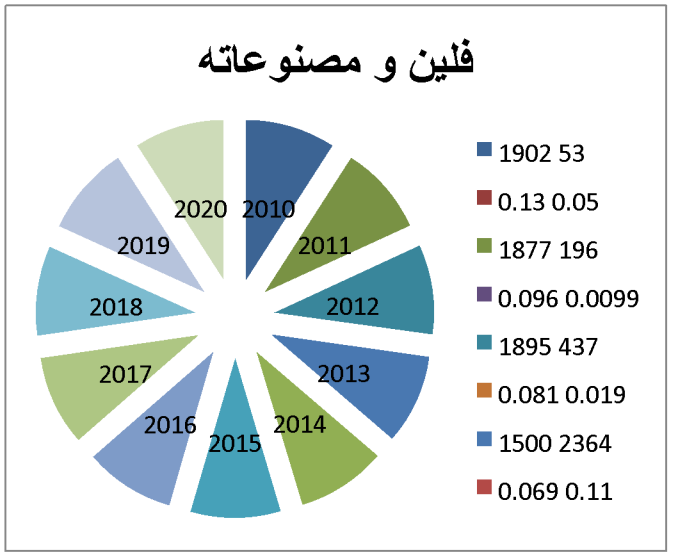

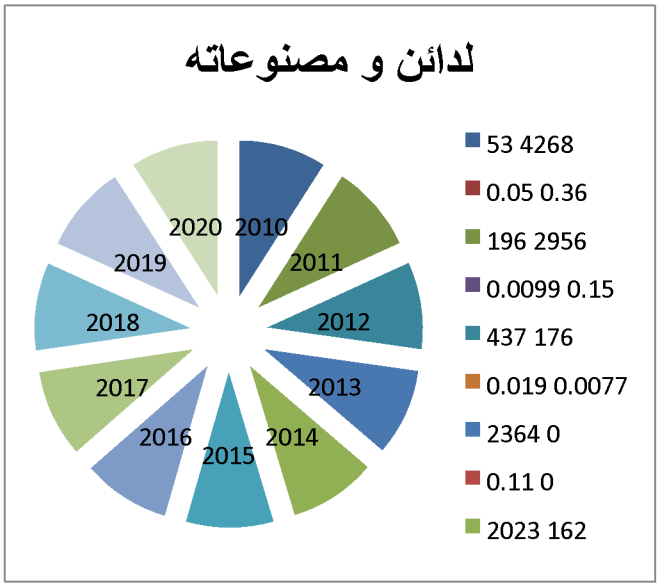

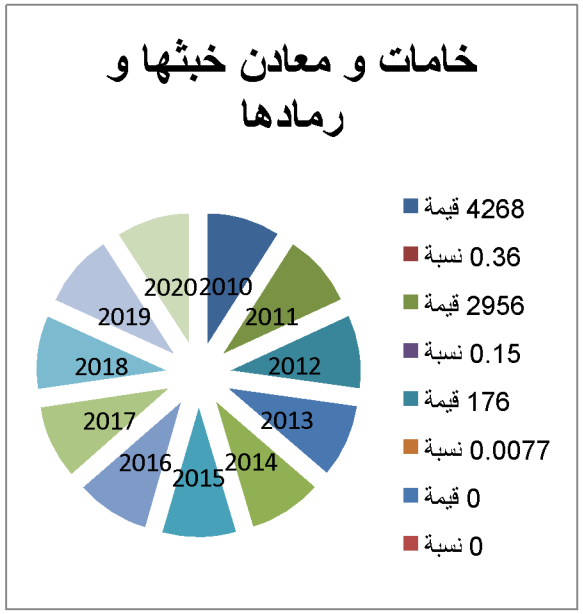

من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم : 4

من خلال الجدول رق(4) نلاحظ أن إجمالي الصادرات خارج المحروقات و المتمثلة في المنتجات و السلع إلى الصين عموما ضعيفة القيم خلال سنوات الدراسة أما من ناحية الأهمية و بالاعتماد على الجدول فيمكن ترتيب المواد المشكلة للصادرات الجزائر إلى الصين على مستوى المنتجات.

1- الفلين و مصنوعاته:

إن منتج الفلين أخذ و سجل اكبر القيم من صادرات الجزائر الى الصين خارج المحروقات خلال فترة الدراسة 2010 إلى 2020 حيث انتقلت منة 1502 مليون دولار سنة 2010 بنسبة 13.0 إلى ما قيمته 2260 مليون دولار سنة 2020 بنسبة مساهمة 0.23 من إجمالي الصادرات و قيمتها خلال السنوات بين الارتفاع و الانخفاض بقيم و نسب مساهمة متقاربة ،حيث سجلت أعلى قيمة لهذا المنتوج سنة 2019 مقدرة بـ 2484 مليون بنسبة0.22 مقارنة بالسنوات السابقة و سجلت ادني قيمة لها سنة 2016 مقدرة بـ 908 مليون دولار و نسبة مساهمة
.0.273

2- لدائن و مصنوعاتها:

و كما هو ملاحظ في الجدول جاء منتج لدائن و مصنوعاتها في المرتبة الثانية تسجيلا لأكبر القيم التي لا بأس بها مقارنة بالمنتجات من صادرات الجزائر إلى الصين خارج المحروقات حيث انتقلت من 53 مليون دولار و نسبة 0.005 سنة 2010 إلى 753 مليون دولار و نسبة 0.084من الإجمالي سنة 2020 حيث سجلت قيمة 196 مليون دولار سنة 2011 حيث ارتفعت بقيمة اكبر عن سنة 2010 كما هو ملاحظ لتستمر في الارتفاع حيث سجلت أكبر قيمة لها خلال سنوات الدراسة سنة 2013 بقيمة 2364 مليون دولار و نسبة 0.114 من الإجمالي لتنخفض القيمة بشكل طفيف سنة 2014 مسجلة 2023 مليون دولار و نسبة 0.143لتسجل أدنى قيمة لها سنة 2017 مقدرة بـ 4 مليون دولار و نسبة مساهمة تقريبا منعدمة 0008.0 لترتفع سنوات 2018 و 2019 و 2020 مسجلة القيم على التوالي 676 و 746 و 753 مليون دولار.

3-خامات و معادن خبثها و رمادها:

نلاحظ ان هذا المنتج أخذ المرتبة الثالثة من حيث اكبر القيم و نسب المساهمة في صادرات الجزائر الى الصين حيث حظي بقيم مرتفعة خلال سنوات 2010 حتى 2012 مسجلة القيم على التوالي 4268 و 2956 و 176 مليون دولار و نسب 0.36 و 0.150 و 0.0077 ثم تنخفض القيم لتنعدم خلال سنوات 2013 و 2015 و 2016 على التوالي لترتفع خلال سنوات 2017 و 2018 و 2019 مسجلة القيم على التوالي 26 و 2 و 195 مليون دولار و نسب مساهمة 0.0066 و 0.0001 و 0.021 لتنعدم في سنة 2020.

و نلاحظ أن باقي المنتجات كالعربات و السيارات و مشروبات كحولية و أدوات و أجهزة تحتل المراتب الأخيرة و نسب مساهمتها ضعيفة و منها ما هو منعدم و ذلك راجع إلى اعتماد الجزائر في صادراتها على المحروقات النفطية و البترولية و التي تمثل أعلى نسبة من إجمالي صادراتها إلى الصين.

المطلب الثاني: تحليل تطور الواردات الجزائرية مع الصين(2010-2020)

إن الحديث عن الواردات يعني ان حجم الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية الطلب المتزيد من قبل الأفراد أو الشركات و قد يعود أيضا لعدة أسباب أخرى من بينها كمية و نوعية الإنتاج المطلوب في السوق أو من قبل الأفراد، عدم القدرة على صنع المنتجات الصناعية أو نقص التكنولوجيا المستعملة أو إلى قلة حجم الإنتاج لسعره او نوعيته أو لأن الوضع الاقتصادي الحالي المتميز بضبط الواردات جعل هذه الأخيرة محل تفضيل على المنتوج المحلي حتى و لو كان هذا الأخير في درجة من الجودة.

نستعين بالجدول رقم(1-5)و بالاعتماد على الشكل رقم(1-5) لتوضيح تطزر الواردات الجزائرية من الصين للفترة(2010-2020) حيث يبين الجدول قيمة و نسبة الواردات لكل سنة.

الجدول رقم(5) إجمالي تطور واردات الجزائر مع الصين(2010-2020)

الوحدة دولا أمريكي ألف

السنوات	إجمالي الواردات	معدل نمو من إجمالي%
2010	3999999	-
2011	4471882	%11.79
2012	5416657	%35.41
2013	6023897	%50.59
2014	7395178	%84.87
2015	7600452	%90.01
2016	7736763	%93.41
2017	6788723	%69.714
2018	7923382	%98.08
2019	6945571	%73.63
2020	5597417	%39.93

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع أعمدة بيانية

http//m. trad map.org

تم الاطلاع عليه يوم 2022/05/23 على الساعة 14:10

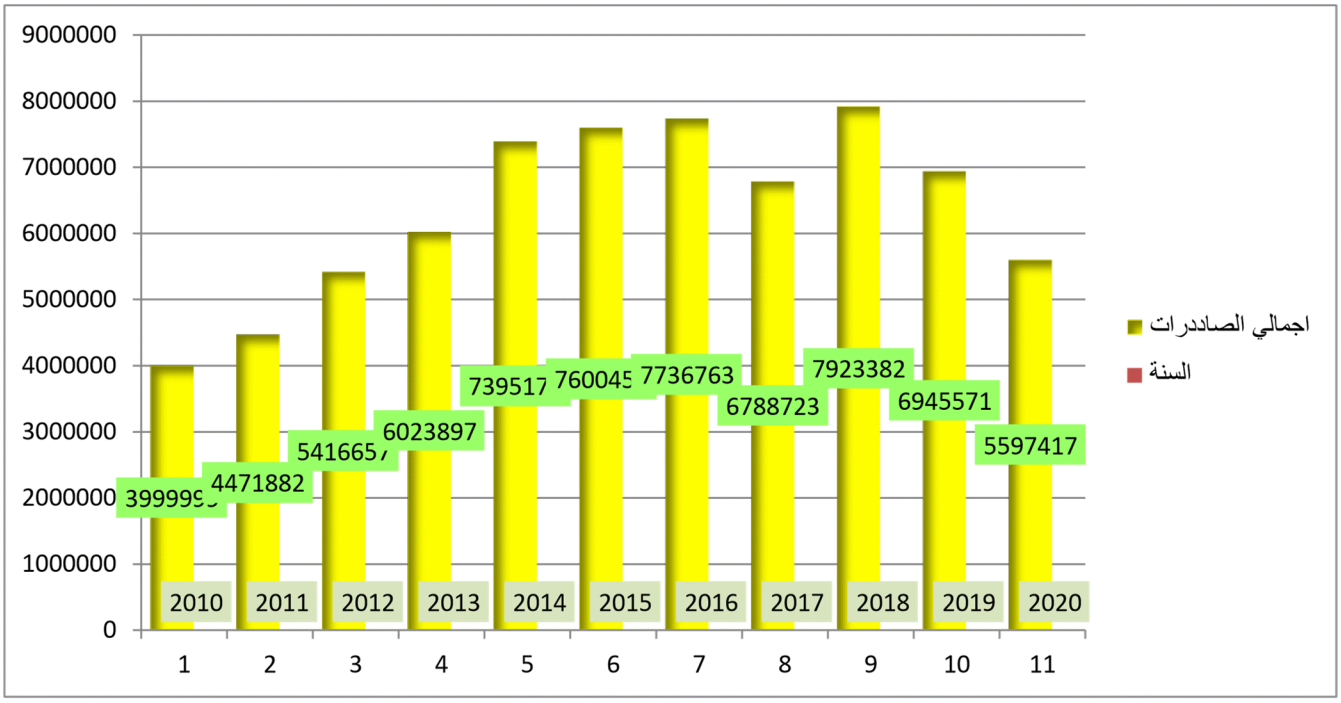

نلاحظ من خلال الشكل رقم(5) و بالاعتماد على الجدول رقم(5-1) أن الواردات الجزائرية قد عرفت تزايد في قيمتها بشكل تصاعدي خلال الفترة(2010-2016) حيث قدرت أقل قيمة لها بـ 3999999 مليون دولار أمريكي سنة 20110 و أخذت أعلى قيمة لها بـ 7736763 مليون دولار أمريكي سنة 2016 أي بمعدل نمو 9341. من إجمالي الواردات و هذه الزيادة في الواردات تدل على الارتباط الكبير بالأسواق الخارجية و خاصة مع الصين حيث وصلت أعلى قيمة لها سنتي 2015 و 2016 و يمكن إرجاع أسباب تنامي الواردات الى زيادة الطلب المتنامي في ظل عدم قدرة السوق على تلبية هذا الطلب ارتفاع اسعار المواد الغذائية، انخفاض قيمة الدينار او زيادة القدرة الشرائية، زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان و ضعف القطاع الفلاحي و عجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة...[37].

و عرفت الواردات الجزائرية ابتداءا من 2017 إلى غاية 2020 تدبدبات بين الارتفاع و الانخفاض ،حيث قدرت قيمتها ب 6788723 مليون دولار أمريكي سنة 2017، مقارنة بسنة 2018، حيث بلغت قيمتها 7923382

[37] مراد يونس عبد الحميد مريغت، مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للموارد، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول البدائل الاقتصاد الجزائري.، جامعة جيجل يوم 25أفريل 2016ن ص ص 6-7.

مليون دولار أمريكي و ببذلك سجلت ارتفاعا طفيفا في هذه السنة، اما في سنتي 2019، 2020 عرفت انخفاض في قيمتها مرة اخرى، حيث انتقلت من 6945571 مليون دولار امركي في سنة 2019، إلى 5597417 مليون دولار أمريكي سنة 2020، أي بمعدل نمو قدره: 63.73 % من إجمالي الواردات في سنة 2019 و تراجعت إلى معدل 390963 % من إجمالي الواردات و السبب راجع بالدرجة الأولى إلى الظروف الاقتصادية و الأزمة العالمية التي أصابت العالم و تفاشي فيروس كورونا مما أدى إلى غلق ال مصانع و تسريح العمال و غلق الحدود و توقيف عمليتي التصدير و الاستيراد

بارتفاع أسعار المواد الغذائية انخفاض قيمة الدينار آو زيادة القدرة الشرائية زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان و ضعف القطاع الفلاحي و عجزه عن تلبية الحاجيات المتزايدة.[38]

جدول رقم (6) تطور التركيبة السلعية للواردات الجزائرية من الصين (2010-2020)

المنتجات / السنوات		جميع المنتجات	مفاعلات نووية و مراحل و آلات و اجهزة و ادوات آلية و أجزاؤوها 84	آلات و اجهزة و معدات كهربائية و اجزاؤوها اجهزة تسجيل و إداعة الصوت و إذاعة الصوت و الصورة 85	مصنوعات من حديد صلب (زهر) او حديد أو صلب فولاد 73	مننتجات صيدلية 30	لذائن و مصنوعاته 39	أدوات و اجهزة للبصريات او الت صوير الفتوغرافي أو السينيمائي أو القايس أو المراقبة و ادوات و اجهزة (90)	تبغ و أبدال تبغ مصنعة	ألبسة و توابع ألبسة من مصدرات 61	ملاحة او جوية نهرية 898	عربات سيارة جرارت و عربات أرضية أحزاؤها9
2010	القيمة	3999999	722258	374206	387922	10865	131171	42040	3032	175132	8405	722267

[38] مراد يونس عبد الحميد مرغيت مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط دوائر للواردات، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول البدائل الاقتصاد الجزائري، جامعة جيجل يوم 25 أفريل 2016، ص06-07

	النسبة %		18.05	9.35	9.69	0.27	3.27	1.02	0.07	4.37	0.21	18.05
2011	القيمة	4471882	774970	445438	295266	11022	144584	75825	2772	196382	208	818092
	النسبة %		17.32	9.96	6.60	0.24	3.23	1.69	0.06	4.39	0.004	18.29
2012	القيمة	5416657	997766	522967	181329	20357	156809	105319	1587	234279	302	1184763
	النسبة %		18.42	9.65	5.19	0.37	2.89	1.94	0.03	4.33	0.005	21.87
2013	القيمة	6023897	1211729	588561	324594	12878	204021	104135	922	320388	172	1050399
	النسبة %		20.11	9.77	5.38	0.21	3.38	1.73	0.02	5.31	0.002	17.44
2014	القيمة	7395178	1248196	1086621	590397	6291	227815	114258	1277	371291	203	1067816
	النسبة %		17.61	14.69	74.98	0.12	3.08	1.54	0.02	5.02	0.002	14.43
2015	القيمة	7600452	1338788	1335642	575889	12864	254647	129083	0	352808	2092	461253
	النسبة %		17.61	17.57	7.58	0.17	3.36	7.69		4.64	0.03	6.08

414244	5068	360051	1550	96612	257528	11134	740593	1313253	1423442	7736763	القيمة	2016
5.35	0.07	0.024.65	0.02	1.24	3.32	0.14	9.57	16.97	18.39		النسبة %	
252328	373	315612	948	102765	239157	16633	705390	1137125	1320595	6788723	القيمة	2017
3.72	0.005	4.64	0.01	1.51	3.52	0.24	10.39	16.75	19.45		النسبة %	
449863	68350	254632	0	110327	366950	19776	581924	999906	1434257	7923382	القيمة	2018
5.67	0.86	3.21		1.39	463	0.24	7.34	12.61	18.10		النسبة %	
461328	79679	277112	987	122103	346404	19780	622911	861237	1259875	6945571	القيمة	2019
6.64	1.41	3.99	0.02	1.75	4.98	0.28	8.96	12.39	18.13		النسبة %	
199151	645	227579	850	103695	261829	28203	408262	750414	1079525	5597417	القيمة	2020
3.55	0.01	4.07	0.02	1.85	4.67	0.50	7.29	13.41	19.28		النسبة %	

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع: https :trademap.otg

تم الإطلاع عليه يوم: 2020/05/20، على الساعة: 21:30

الشكل رقم: 06 التركيبة السلعية للواردات الجزائرية من الصين (2010 - 2020)

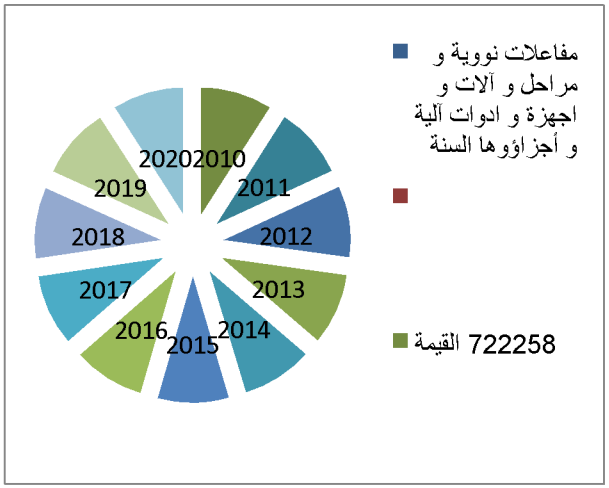

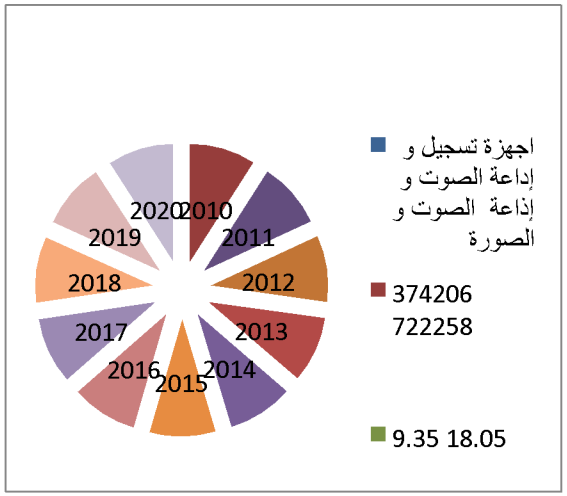

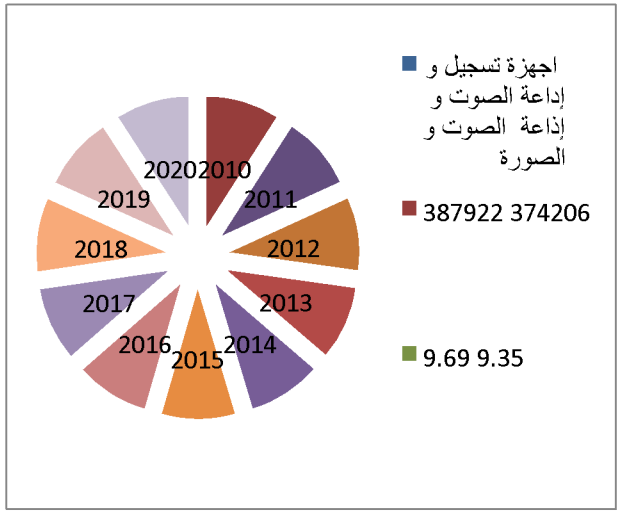

من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم : 6

أما من ناحية الأهمية و بالاعتماد على الجدول رقم(6) فيمكن ترتيب المواد المشكلة للواردات الجزائرية من الصين كالآتي: حيث نلاحظ أن الواردات الجزائرية في هذه المرحلة اعتمدت على سلع معاملات نووية و مراجل وآلات و أجهزة و أدوات آلية و أجزاؤها على رأس الترتيب من إجمالي الواردات بنسبة مساهمة 18.06 من إجمالي الواردات و تأتي بعده عربات سيارة و جرارات و عربات أرضية أجزاؤها بنسبة مساهمة 18.05 من إجمالي الواردات ثم تليها أجهزة و معدات كهربائية و أجزاؤها و أجهزة تسجيل و إذاعة الصوت و الصورة بنسبة مساهمة 9.35 من إجمالي الواردات.

1- التجهيزات الصناعية تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للمجموعات السلعية الأخرى و من حيث أهميتها حيث تحظى هذه المنتجات كل سنة بنسب معتبرة من إجمالي الواردات لكونها ضرورية لمواصلة عملية الإستراتيجية التنموية التي اتخذتها الدولة للنهوض بالاقتصاد وهذا من أجل التصدير لتشجيع صادراتها و المتمثلة أساسا في صناعات نووية و مراجل و آلات و أجهزة و أدوات آلية و أجزاؤها حيث أخذت قيمتها بالتزايد من أدنى قيمة لها خلال سنة 2010 حيث قدرت بـ 722258 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 18.05 من نسبة المساهمة إلى أعلى قيمة بها سنة 2016 حيث قدرت بـ 1423442 مليون دولار أمريكي أو بنسبة مساهمة 18.39 و من سنة 2017حتى 2020 كان هناك تذبذب في قيمتها بين الزيادة و الانخفاض حيث سجلت قيمتها على التوالي 1320595 و 1434257 و 1259875و 1079525 مليون دولار أمريكي أي بنسبة مساهمة قدرت بـ19.45 و 18.10و 18.13و 19.28و هذا راجع لانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية بسبب انكماش الطلب المنجر عن إجراءات الإغلاق الاقتصادي و كذلك الأزمة الصحية.

2-عربات سيارة و جرارات و عربات أرضية أخر أجزاؤها حيث أخذت ادنى قيمة لها سنة 2010 و قدرت بـ 722267 مليون دولار أمريكي و بنسبة مساهمة 18.05 من إجمالي الواردات إلى أعلى قيمة لها في سنوات 2013 و 2014 حيث بلغت قيمتها على التوالي 1050399 و 106716 مليون دولار أمريكي ثم تراجعت خلال السنوات التالية من سنة 2015 حتى سنة 2020 تذبذبات في نسب المساهمة خلال نفس الفترة حيث كانت تساهم بنسبة 6.07 و تراجعت الى 3.55 في سنة 2020 و هذا راجع للأوضاع الصحية التي مر بها العالم و انخفاض أسعار البترول و غلق المصانع و الحدود.

3- آلات و أجهزة و معدات كهربائية و أجزاؤها و أجهزة تسجيل و إذاعة الصوت أجهزة تسجيل و إذاعة الصوت و الصورة فتحتل المرتبة الثالثة في قائمة المنتوجات المستوردة فهي من بين المنتجات اللازمة و قد بلغت قيمتها 374206 مليون دولار أمريكي حيث قدرت نسبة مساهمتها9.35في سنة 2010 الى أعلى قيمة لها سنة 2015 حيث قدرت بقيمة 1335642 مليار دولار أمريكي بنسبة مساهمة قدرت 17.57من إجمالي الواردات و من سنة 2016 حتى سنة 2020 كان هناك انخفاض مستمر على التوالي و هذا راجع لانخفاض أسعار النفط و كذلك الأوضاع الاقتصادية و الصحية التي مر بها العالم خلال هذه الفترة.

4- أما بالنسبة لباقي المواد المستوردة كالسلع و ملاحة بحرية أو نهرية منتجات صيدلية و غيرها من باقي المنتجات فهي تحتل الرتب الأخيرة من حيث الأهمية و نسب المساهمة و هذا نظرا لتوفر البترول من جهة و المواد الأولية و المنتجات التامة بالإضافة إلى الطاقة و الزيوت... الخ.

المطلب الثالث: تحليل تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الصين 2010-2020

لقد عرفت الجزائر بعدة تغيرات و تحولات اقتصادية خلال الفترة 2010-2020 و التي كانت لها أثر على الميزان التجاري الجزائري مع الصين و من هنا سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة و هذا بعد التحليل لحركة التدفقات السلعية المصدرة و المستوردة و الجدول التالي يبين رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الصين خلال نفس الفترة و هو كما يلي:

الجدول رقم(7) : رصيد الميزان التجاري الجزائري مع الصين في

الفترة 2010-2020 **الوحدة الدولار أمريكي ألف**

البيان السنوات	إجمالي الصادرات	اجمالي الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية
2010	1177317	3999999	-2822682	29.43
2011	1960887	4471882	-2510995	43.84
2012	2311906	5416657	-2510995	42.68
2013	2164547	6023897	-3859350	35.93
2014	1314682	7395178	-6080496	17.77
2015	781572	7600452	-6818880	10.28
2016	333205	7736763	-7403558	4.30
2017	448196	6788723	-6340527	6.60
2018	1178824	7923382	-6744558	14.87
2019	1141660	6945571	-5803911	16.43
2020	996570	5597417	-46003911	17.80

المصدر من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الموقع https :trademap.otg

تم الاطلاع عليه يوم 2022/05/21 على الساعة 13:13

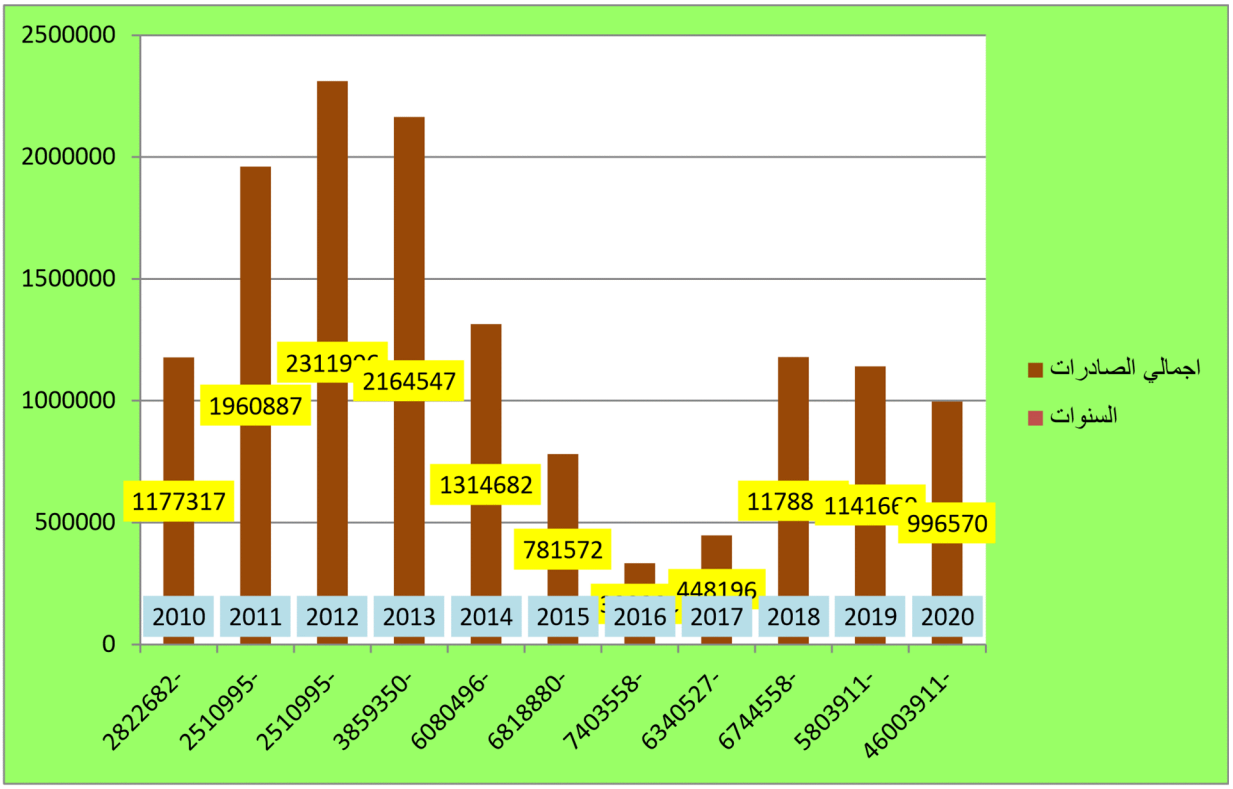

من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم : 7

شكل رقم : 08 معدل التغطية

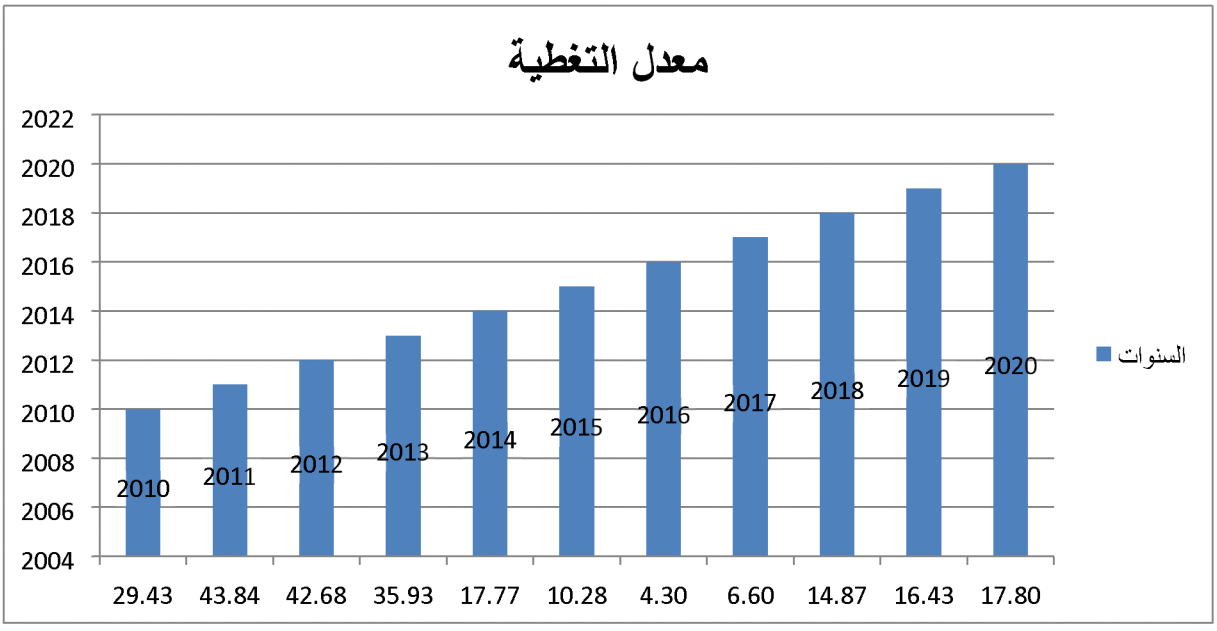

من إعداد الطالبتين اعتمادا على الجدول رقم : 7

يمكن ترجمة رصيد الميزان التجاري في الشكل البياني كالتالي:

من خلال الجدول رقم(7) نلاحظ أن السمة الرئيسية لرصيد الميزان التجاري الجزائري مع الصين هي العجز الدائم حيث نجد أن الميزان التجاري يعاني من حالة عجز باستمرار إلا أن قيمة العجز تتذبذب بين الارتفاع و الانخفاض فخلال سنة 2010 بلغ عجز الميزان التجاري 2822682 مليار دولار امريكي و سجل معدل تغطية 43.29 و هذا العجز راجع لسبب زيادة حجم قيمة الصادرات على حجم قيمة الواردات وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول و زيادة قيمة الواردات أما في سنة 2011 فبلغ العجز في الميزان التجاري الى 2510995 مليار دولار امريكي حيث انخفض العجز ما بين سنة 2010و 2011 (3-) مليون دولا امريكي و من سنة 2012 الى سنة 2016 ارتفع عجز الميزان التجاري بقيم متزايدة باستمرار و هذا راجع الى تراجع الصادرت و الزيادة الكبيرة في حجم الواردات و الانخفاض المستمر في أسعار البترول و الأزمة النفطية سنة 2014 و كانت قيم العجز كالتالي 3104751 و 3859350 و 6080496 و 6818880 و 7403558 مليار دولا امريكي أما معدل التغطية فسجل بقيم متناقصة فكانت قيمه كالتالي: 68.42 و 93.35 و 77.17 و 28.10 و 30.4 -.

أما فيما يتعلق بالسنوات الاخيرة فقد دام العجز في الميزان التجاري من سنة 2017 حتى سنة 2020 و كان هناك تذبذب بين الارتفاع و الانخفاض حيث كانت قيمة العجز كالتالي: 6340527 و 6744558 و 5803911 و 4600847 مليار دولار امريكي بمعدل تغطية 87.14 و 43.16 و 80.17 و نلاحظ من خلالها بين الارتفاع و الانخفاض في هذه القيم و السبب راجع لزيادة قيمة الواردات و انخفاض في قيمة الصادرات و أسعار البترول و كذلك راجع لأسباب اقتصادية والأزمة العالمية التي أصابت العالم التي أدت الى غلق الحدود و توقيف عملية التصدير و الاستيراد أما سنة2020 انخفض العجز بنسبة قليلة و هذا راجع لزيادة أسعار البترول.

المبحث الثاني: ترشيد العجز التجاري الجزائري مع الصين(2010-2020)

تسعى الدول الى تعزيز منتجاتها المحلية للنهوض بها و زيادة حصتها السوقية محليا و خارجيا، و تستخدم الدول أدوات السياسة الاقتصادية و تتدخل باتجاه تحقيق مسعاها في تعزيز و دعم منتجاتها المحلية دون الاخلال بالتزاماتها الدولية، و تنطلق السياسات الاقتصادية المستخدمة في دعم المنتجات المحلية من خلال استراتيجيات رئيسية: استراتيجية اخلال الواردات و استراتيجية تشجيع الصادرات، الاولى تعمل على تقليل الواردات و الثانية تعمل على تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات.

المطلب الأول: ترشيد الصادرات

تلعب الصادرات دورا مهما في تمويل التنيمة الاقتصادية خاصة الدول النامية من خلال المساهمة في تخفيض عجز الميزان التجاري و تدعيم من الدول على وجه الخصوص الكثير من التدابير و الأليات من أجل تنمية صادراتها و تعتبر ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر خيارا استراتيجيا لتنويع مصادر الدخل و لمواجهة

الانعكاسات و بهدف الخروج من معضلة الاعتماد الكلي على قطاع المحروقات و التخلص من تبعات عدم الاستقرار الاقتصادي و من اهم هذه الأليات التدبير مايلي[1]:

دعم انشاء المناطق الاقتصادية او مراكز جذب في مجال الزارعة و الصناعة مع الأخذ بعين الاعتبار وفرة المواد الخام و الطاقة و القوة العاملة و امكانية التنقل و فرص العمل، اعطاء الأولوية للاهتمام بتقديم محفزات من شأنها ان تقلل من تكلفة الانتاج و تزيد من الجودة الانتاجية و فرص العمل، تشجيع الشركات على انتاج طبقا لمعايير الجودة العالمية، توسيع مجالات التعاون بين القطاع الصناعي و الجامعات، تخفيض تكاليف التوظيف من أجل زيادة قدرة القطاع الخاص على الانتاج و المنافسة، ازالة كل العقبات المادية و الادارية و البيروقراطية أمام التصدير، زيادة موارد الصادرات و الواردات و تشجيع استخدام تبادل المعلومات التجارية....

-دراسة السوق الخارجية من كل النواحي كعادات أفراد و الدولة المستوردة و اذواقهم الاستهلاكية.

-وضع ممثلين من الخارج مقابل أجور تدفع لهم مهمتهم تمثيل هذه المؤسسات المصدرة و تزويدها بالمتغيرات داخل هذه الأسواق الخارجية.

- دراسة تقنية و علمية لتكييف المنتوج من كل تغير في الظروف المحيطة بالسوق الخارجية

-المشاركة في الصالونات و المعارض الدولية بهدف الترويج و الاشهار للمنتوج

-توفير المنافسة بين الشركات المحلية و الأجنبية.

-تقديم الدعم اللازم لنشاط التصدير في شكل اعانات التصدير أي تقديم الدعم لقطاعات الانتاج الرئيسية بغرض تشجيع الانتاج المحلي لما يسمح بتحقيق فائض التصدير.

- تشجيع الصادرات الصناعية من خلال الحد من تصدير مواد الخام اذا ما توفرت الفرصة لتصديرها على شكل منتجات صناعية

- تشجيع عمليات اعادة التصدير و انشاء الموانئ الحرة

-استخدام سياسة العمالة على نحو تسمح بزيادة القدرة التنافسية للصادرات في الأسواق الخارجية

- استهداف المناطق الجغرافية و استهداف القطاعات في الاقتصاد تحرير الاستثمارات الأجنبية و تمويل الصادرات.

-انشاء الهيكل المؤسساتي لإدارة التصدير

---

[1] مريم بن سعادة،ساجية بومعزة: استراتيجية ترقية الصاد ارت الجزائرية على ضوء التجربة التركية ،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل 2018-2019، ص79

-تبسيط الاجراءات أو اللوائح التي تنظم الاستثمار الأجنبي في قطاع الخدمات أو البيئة الأساسية.

- معالجة المشاكل التي يواجهها المصدرون بحسم و سرعة و بالأخص فيما يتعلق باللوائح و القوانين التي تحكم رخص استيراد مستلزمات الانتاج أو السلع الوسطية و بقواعد و لوائح الفحص و التفتيش
- توجيه تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو قطاعات لها أولوية بالنسبة لخطة التنمية
- -اصلاح السياسة المالية.

-توسيع مجالات التعاون بين القطاع الصناعي و الجامعات(مراكز الأبحاث)

بالاضافة الى بعض النقاط التي يراها التجاريون وسيلة لانعاش و تشجيع الصادرات و التي تتمثل فيما يلي[1]:

-انشاء مناطق حرة

-انشاء مناطق صناعية خاصة بالتصدير في العديد من المناطق و توفير الخدمات الأساسية

-العمل بشكل مستمر على توسع و ايجاد و اكتساب الأسواق الخارجية الجديدة

- رد الرسوم أو الضرائب التي سبق أن تم تحصيلها عند استيراد المواد الخام من الخارج

-تحسين المناخ الاستثماري عن طريق انشاء وكالات التي تعمل على تشجيع التجارة و الاستثمار لتوفير المعلومات اللازمة للمنتجين و المصدرين فيما يتعلق بمصادر المواد الخام و أسعارها في مختلف الدول

- توفير التمويل اللازم

المطلب الثاني: ترشيد الواردات

تلعب الواردات دورا مهما في تهيئة الظروف المناسبة من خلال توفير مستلزمات الانتاج و المواد الأولية و المعدات و الأدوات اللازمة لقطاعات النشاط الاقتصادي و كذلك المساهمة في تخفيض العجز في الميزان التجاري و تغطية احتياجات المجتمع المتزايد و الزيادات السكانية و زيادة الواردات تؤدي الى اختلالات تؤثر على الميزان التجاري و اقتصاد البلد وفي هذه الحالة يجب على الدولة وضع العديد من الأدوات و الأساليب للتحكم و السيطرة على الواردات و القدرة على ترشيدها و من بين هذه الأدوات و التدابير ما يلي[2]:

---

[1] بن طيرش عطاء الله: تعزيز الميزة التنافسية للصاد ارت خارج قطاع المحروقات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطية الجازئرية ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتواره في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة ابي بكر بلقايد ،2017، ص76.

[2] بن طيرش عطاء الله: تعزيز الميزة التنافسية للصاد ارت خارج قطاع المحروقات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطية الجزائرية ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتواره في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة ابي بكر بلقايد ،2017، ص76.

نور الدين شارف: فرص تنويع الاقتصاد في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لاحلال الواردات ،مجلة الادارة و التنمية للبحوث و الدراسات ،العدد 12، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

توفير الحماية الجمركية للسلع الاستهلاكية المنتجة محليا عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعةعلى السلع الاستهلاكية المستوردة المنافسة للانتاج المحلي و بالتالي يرتفع سعرها و يزداد الطلب على الانتاج المحلي و يزداد معدل الربح في انتاج الصناعات الاستهلاكية عن طريق تخفيض أو الغاء الرسوم الجمركية المفروضة على استرد الآلات و المعدات و مستلزمات الانتاج لتصنيع السلع الاستهلاكية

-جعل أسعار السلع المستوردة مرتفعة من خلال فرض التعريفة الجمركية و نظام الحصص واجراءات أخرى و بالتالي جعل صناعات احلال الواردات مربحة

-في ظل ضعف القدرة التكنولوجية محليا، لابد من البدء بالصناعات الاستهلاكية، التي لا تحتاج الى خيرات تكنولوجية متقدمة

-تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تأهيله لمقابلة الطلب المحلي و تنويع الاقتصاد

-في ظل انهيار معدل التبادل الدولي لغير صالح المنتجات الأولية لابد من التصنيع

-التركيز على القطاعات المستهدفة بالاحلال و المقصود بالتوجه القطاعي أن الدولة تختار القطاع الاقتصادي الرائد لديها، و الذي سيحرك عملية النمو و يعطي الأفضلية في اجراءات الحماية الجمركية و الضريبية

- اقامة صناعات محلية تحل محل الواردات و اعداد قائمة من المنتوجات التي يمكن صناعاتها في البلد

-اقامة مشروع تصنيع ماكينات الانتاج الصناعي بتكنولوجيا التحكم الرقمي الألي يدعم الصناعات المغذية و كذلك يدعم تعميق التصنيع المحلي، و توفير محلات الانتاج و التكنولوجيا و تطوير الصناعات المغذية للقطاعات الانتاجية.

-توفير تكنولوجيا الصناعية الجديدة

-تنويع مصادر الدخل و التحول من اقتصاد ريعي يعتمد في تشكيل ناتجه المحلي على سلعة أو اثنين الى اقتصاد منتج بدأ من خلال دعم الصناعات المحلية الناشئة و تطويرها

- تطوير البنية التحتية و خاصة في المناطق الريفية و اقامة المجتمعات الصناعية و المحافظة على البيئة المحيطة

- منح مختلف الحوافز لصناعات احلال الواردات

كما تعتمد سياسة احلال الواردات أساسا على أداتين رئيسيتين[1]:

[1]أحمد مكي: احلال الواردات و ترقية الصاد ارت و أثرهما على التنمية في السودان)2015-2000(بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجيستر في الاقتصاد، جامعة النليين، كلية الدراسات العليا قسم الاقتصاد 2017-2018 ص24.

1 – الحماية: يجد مبرر فرض التعريفة الجمركية كأداة من أدوات الحماية بمفهوم الصناعات الناشئة و التي لا يمكن ان تنافس المنتجات الأجنبية محليا و خارجيا الا من خلال دعمها بالحماية و الأشكال الأخرى للدعم و توصى سياسة احلال الواردات بثلاثة اعتبارات أو شروط في مجال استخدام التعريفة الجمركية كأداة للحماية:

-الهدف من الحماية هو لتنويع مصادر الدخل من خلال اخلال الحماية المؤقتة المرتبطة بتعزيز مبدأ الكفاءة

– اتجاه التعريفة الجمركية للانخفاض تدريجيا

– الانتقال التدريجي من انتاج السلع الاستهلاكية ثم الوسيطية ثم الرأسمالية أو الانتقال من الانتاج للسوق المحلي الى السوق الخارجي.

2 – الاعانات: و هو النوع الثاني من الاساليب التي تؤثر على حجم و اتجاه التجارة الدولية من خلال التأثير على اتمان السلع و المنتجات هو الاعانات

و لانجاح استراتيجية التصنيع لاخلال الواردات في الجزائر، نقترح جملة من التوصيات نراها ضرورية في المدى القصير و المتوسط من أجل الاستفادة القصوى من هذه الاستراتيجية و تجنب مساوئها الاقتصادية انطلاقا من تجارب الدول التي سبقنا في تبني هذا المنهج و من بينها نذكر ما يلي[1]:

– اعادة بعث و تفعيل برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التي تعتبر قاطرة التنويع الاقتصادي.

– فرض رسوم جمركية اضافية على المنتجات المستوردة التي لها بديل محلي و مساعدة المنتجين المحليين على زيادة تنافسهم من خلال خفض الضرائب على الأنشطة الانتاجية

-زيادة الدعم للفلاحين و المزارعين مع وضع أليات الكفيلة بوصوله الى المنتجين الحقيقيين و ليس السماسرة.

– بعث عملية الخوصصة للشركات العمومية من اجل تحسين أداءها و اشراك القطاع الخاص بشكل أكثر فعالية في تنفيذ استراتيجية احلال الواردات

– ارساء و تفعيل مبادئ جمركة للشركات في مؤسسات القطاع العام و الخاص من أجل تحسين أداءها و تحضيرها لمرحلة الانفتاح التجاري الشامل.

– خلق و تطوير مشاريع التصنيع الزراعية خاصة في ميدان الصناعات التحويلية من خلال توفير الدعم الكافي و التجهيزات اللازمة للنهوض بقطاع السلع الغذائية و ضمان الامن الغذائي

– اعادة بعث و تاهيل قطاع النسيج الذي تضرر كثيرا بفعل المنافسة غير العادلة مع المنتجات المستوردة لدرجة أن الانتاج الوطني في هذا القطاع لا يغطي سوى 5% من الطلب المحلي

– اعتماد الأفضلية للسلع المحلية كمعيار أساسي في ميدان مشتريات الحكومة و الصفقات العمومية.

---

[1] نور الدين شارف،مرجع سبق ذكره، ص ص 43-44

- توجيه عمل اليات و خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لاستهداف القطاعات الانتاجية المعنية بالاخلال و جعلها ذات أولوية في التمويل و المرافقة .

خاتمة الفصل:

ان الميزان التجاري له اهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الاقتصادية و هذا بعد معرفة و تحديد حالاته التي تكون فائض أم عجز

و بعد تحليل كل من صادرات و واردات الجزائر مع الصين وجدنا أن اقتصاد الجزائر يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات في تصديره و أن وارداته من الصين أكبر بكثير من صادراته لها و ان رصيد الميزان التجاري في حالة عجز و بهذا حاولنا وضع سياسات و ادوات و اليات و تدابير لترشيد العجز التجاري الجزائري مع الصين.

الخاتمة العامة

خاتمة :

الميزان التجاري هو أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات من الفائض، فيه يعبّر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني، أمّا العجز فهو يكشف نقاط الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه فهو يعتبر كمؤشر القوة الاقتصادية للدولة و الكفاءة الاقتصادية.

و يتميز اقتصاد الصين بأنه اقتصاد انتاج صناعي ضخم و متنوع ما جعلها تتبوأ مكانة عالمية متقدمة في عدة صناعات، الصلب، الاسمنت، النسيج الاصطناعي، الأسمدة الكيميائية، و تعتبر أكبر دولة مصدرة و قد كانت الجزائر شريكا معها في الاستيراد و التصدير.

و خلال فترة دراستنا سجلت الجزائر عجزا تجاريا مع الصين، أيّ انّ صادراتها إلى الصين كانت أقل من إرادتها، و ذلك ان الجزائر تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات و الذي يمثل 98% من إجمالي صادراتها و الذي يتأثر بالأزمات النفطية العالمية، و منه فلابد للجزائر التغلب على هذا العجز القائم، هو تنويع صادراتها خارج المحروقات و تقليل استيراد بعض المنتجات و التي يمكن انتاجها محليا، فالجزائر تملك مؤهلات و إمكانات خاصة في القطاع الزراعي الذي يعدّ دو امكانيات تحتاج استغلالها و تطويرها طرقا و وسائل الانتاج، مما يساهم في تنمية صادراتها إلى الصين خارج المحروقات.

- **اختيار الفرضيات:**
- نعم تؤثر واردات الجزائر من الصين على وضعية الميزان التجاري .
- الفرق بين الميزان التجاري لقد حقق الميزان التجاري الجزائري مع الصين عجزا طيلة الفترة الممتدة (2010 -2020) و بنسب متذبذبة.
- نعم تنتهج الدولة مجموعة من الاستراتيجيات لتحسين وضعيتها الاقتصادية من خلال الواردات و الصادرات و ذلك من خلال استراتيجية إحلال الواردات و استراتيجية تنمية الصادرات.
- ان زيادة صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات الى الصين يؤدي الى تحقيق تطور في الميزان التجاري.
- **أبرز النتائج:**
- الميزان التجاري هو الذي يحدد لنا و يعبّر عن ما إن كان هناك عجز او فائض، و قد تم تسجيل عجز تجارب بين الجزائر والصين خلال الفترة(2010-2020).

تعتمد الجزائر في صادراتها على النفط ب نسبة 98% ممّا يجعلها تتعرض لأي أثار سلبي نتيجة تدهور انخفاض هذه الاسعار في الأسواق الدولية.

الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ضعيفة القيمة.

- الاقتصاد الصيني هو اقتصاد صناعي متنوع و يحتل مكانة عالمية متقدمة في عدة صناعات الصلب، الاسمنت، النسيج الاصطناعي، الأسمدة الكيميائية.

أصبحت الصين الشريك و الممون الاول للجزائر، متخطية فرنسا و الولايات م أ.

تمتلك الجزائر مؤهلات خاصة في القطاع الزراعي الذي يعد ذو إمكانيات تحتاج إلى استغلالها و تطوير الطرق و الوسائل المتاحة ممّا يساهم في تنمية صادراتها إلى الصين خارج المحروقات.

التوصيات:

- يجب على الجزئر تنويع صادراتها خارج المحروقات لما تملكه من إمكانيات تؤهلها لذلك.
- تقليل استيراد المنتجات التي يمكن انتاجها محليا و التي لا تعتمد على تكنولوجيا عالية.
- تشجيع الانتاج المحلي ودعم القطاعات الانتاجية من طرف الدولة يتحقق الميزان التجاري الا بوجود اقتصاد قوي.
- ضرورة اتباع استراتيجيات فعالة في مجال دعم وتنويع الصادرات خارج المحروقات.

آفاق الدارسة :

- يفتح هذا الموضوع المجال لدراسة العديد من المواضيع منها:

صادرات الجزائر خارج المحروقات و اثرها عل تحقيق إندماج كفء في الاقتصاد.

آليات ترشيد العجز التجاري الجزائري بالامكانيات المتاحة.

- ما الاحتياطات اللازمة لتفادي وقوع العجز التجاري الجزائري مع الصين.
- دور الشراكة الاجنبية في تنمية الصادرات.

قائمة المصادر و المراجع

قائمة المصادر و المراجع:

الكتب:

1. ابن بطوطة، رحلة ابن بطوطة، رحلة النظائر في غرائب الأبصار، دار الكتب العلمية، بيروت 1987.
2. ايمان عطية ناصف، هشام عمارة، مباديء الاقتصاد الدولي، دار الفتح للتجليد الفني ،الاسكندرية ،2008.
3. جمال عبد الناصر، المعجم الاقتصادي ، دار أسامة للنشر و التوزيع عمان 2006 .
4. جميس جوارتي، ريجارد أستروب: ترجمة و تعريف عبد الفاتح عبد الرحمن عبد العظيم محمد، الاقتصاد الكلي، دار المريخ للنشر الرياض، 1999 .
5. حسن فيلح خلف: العلاقات الاقتصادية الدولية ، مؤسسة الوارق للنشر ، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
6. سعدون حسين فرحان: الاقتصاد الدولي –مدخل السياسات . ترجمة
7. السعيد بريبش الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر ، 2007
8. عبد الرحمن بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتواره في العلوم، تخصص اقتصاد التنمية جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان سنة2012-2013
9. عبد الرحمن يسري أحمد الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شبلي الجامعية ، مصر 1993.
10. ف ارنسو الوموان، ترجمة صالح محمود، تحديات الاقتصاد الصيني، أفاق ثنائية ، الكتاب الشهري 82، دمشق ،2010.
11. فيح حسن خلف، التمويل الدولي ، مؤسسة الوارق للنشر و التوزيع ، الأردن، 2004
12. محمد اب ارهيم منصور، دار المريخ للنشر المملكة العربية السعودية، الطبعة الاولى،2007
13. يس ار محمود رضا الدمرداش: أثر الصناعة على النمو الاقتصادي في الصين ، جامعة الزقا زيق، معهد الد ارسات و البحوث الأسيوية، قسم د ارسات و بحوث العلوم السياسية الاقتصادية، شعبة اقتصاد، السنة 2019.

الاطروحات و المذكرات :

1. أحمد مكي، إحلال الواردات و ترقية الصادارت و اثرهما في التنمية في السودان(2000-

2015)، بحث تكميلي مقدّم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، جامعة الفليين، كلية الدراسات العليا، قسم الاقتصاد ،(2017-2018).

2. بن طيرش عطاء الله، تعزيز الميزانية التنافسية للصادرات خارج قطاع المحروقات في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتواره في العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، جامعة أبي بكر بلقايد ،2016-2017.

3. بن لحرش صراح، تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، دراسة حالة، مذكرة مقدمة متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،2012-2013.

4. بن يربح هاجر، تحليل الواردات الغذائية على الميزان التجاري الجزائري للفترة 201.20008 ، مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد دولي جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة، 2020.2019 .

5. بوشعالة مليكة: أثر تخفيض سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (2019/1990)- مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي تخصص اقتصاد كمي، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، 2020-2022.

6. حميدة رابح: استراتيجيات ، تجارب ، ترقية دور المؤسسات الصغيرة المتوسطة في دعم النمو و تحقيق التنمية المستدامة ، دراسة مقارنة بين التجربة الصينية و التجربة الجزائرية، مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مذكرة الدكتوره في العلوم الاقتصادية، علوم التسيير ، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية، التنمية المستدامة، السنة الجامعية 2011/2010.

7. دوحي سلمى أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها دراسة حالة الجزائر، اطروحة دكتواره تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة2014-2015

8. عبد الرحمان بن سانية: الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتواره في العلوم تخصص اقتصاد التنمية: جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ،سنة 2012-2013.

9. مريم بن سعادة: ساجية بومعيزة استراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية على ضوء التجربة التركية، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل ،23018-2019.

المقالات و ا لمجلات:

1. مراد يونس عبد الحميد مرغيت مستقبل الانفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو المفرط للواردات، مداخلة مقدمة ضمن اليوم الدراسي حول البدائل الاقتصاد الجزائري، جامعة جيجل يوم 25 أفريل 2016.

2. الاقتصاد الصيني كيف تحولت الصين الى العلا الذي تعرفة اليومwww.abeqtisad.com
3. النموذج الصيني في التنمية كيف تحقق؟ كتاب و أراء 2022
4. تعرف على الميزان ، التجاري و كيف يؤثر في النشاط الاقتصادي
5. العين الإخبارية، الصين الأولى بجدارة، 4 دول فقط تهيمن على صادرات العالم، atain.cim اطلع عليه في 01 افريل 2022 على الساعة16:10.
6. رفيقة صباغ التجربة التنموية الصينية نموذج اقتصادي راشد، هيئة الأبحاث الاقتصادية issin 6612-1112جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس (الجزائر) المجلد 16 – العدد 01 السنة 2011.
7. د. زرقين عبود قراءات في التجربة التنموية الصينية ، أسرار النجاح دروس مستفادة، مجلة أبحاث دراسات التنمية، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة العربي بن مهيدي، ام البواقي، العدد الأول- ديسمبر 204
8. الصين، الاقتصاد الزراعي الأكبر في العالم، مجلة ميلر، اطلع عليه 8 أفريل 2022 على الساعة 15:14.
9. د طالب عيد صالح، التجربة الصينية في الاصلاح التنمية بحث في خصوصية المنهج العربي المستخلصة، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية ، كلية العلوم السياسية جامعة النهرين، المجلة 50/14 السنة 2008،
10. عماد محمد علي عبد اللطيف : تحليل الاتساق بين الضرائب الجمركية و سعر الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري في العراق، مجلة الاقتصاد و العلوم الإدارية، العدد 115 – العراق 2019.
11. نورالدين شارف فرص تنويع الاقتصاد في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع لاحلال الواردات، مجلة الغدارة و التنتمية للبحوث و الدراسات، العدد12، جامعة حسيبة بن بوعلين الشلف.
12. مصطفى كامل السيد، الاثنين 29 ديسمبر 2004، النمودج الصيني ما له و ما عليه – الشروق.www. echorouk neus.com
13. قطاع الخدمات لتعزيز النمو وسط تباطؤ الصناعة 17يونيو 2017. ال اربط .www.alaraby.co.uk
14. سميحة ناصرت ق الصناعة في الصين hyatok.com اطلع عليه في 30 مارس 2022 على الساعة 25:10.

15. ما هو العجز التجاري مقال منشور على ال اربط 2022https://www.ibilieveinsci.com/03/07
16. العجز التجاري مقال منشور على ال اربط 2022https://www.meemapps.com/03/18
17. العجز التجاري مقال منشور على ال اربط2022https://www.meemapps.com/03/18
18. النموذج الاقتصادي الصيني، السياسات و أفضل الممارسات 12 حزي ارن يونيو 2012، بيروت **المواقع** :

.1 https://www.meemapps.com
.2 https://www.ibilieveinsci.com
.3 https://www.arabictrader.com
.4 https://www.arabictrader.com
.5 https://www.i696photo buket.com/albums/w328
.6 nost 000 aemo/22gif
.7 http://www.trade.map.org
.8 http://wwwaope,org.org